



PROVISIONAL

A/37/PV.27  
18 October 1982

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الثلاثاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢، الساعة ١٠/٣٠

(هنغاريا)

السيد هولاي

الرئيس :

— المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمات كل من :

السيد استيمي (هايتي)  
السيد أدولي (جزر البهاما)  
السيد طالب الابراهيم (الجزائر)  
السيد فوليو خيمينز (كوستاريكا)  
السيد فيلاياتي (إيران)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعاً من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, 866 United Nations Plaza

مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة

من المحضر.

82-63157/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٤٥البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد استيمي ( هايتي ) ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : السيد الرئيس ،  
اسمحوا لي أن اتقدم لكم باسم حكومة هايتي واسمي بأحر التهاني لانتخابكم رئيسا للدولة  
السابعة والثلاثين للجمعية العامة . واننا واثقون انكم سوف تبرزون هذه الصفات البارزة التي أتت  
بكم الى هذا المنصب المرموق .

أود كذلك ان أوجه الاشادة الواجبة الى السيد عصمت كتاني نائب وزير خارجية العراق  
وذلك على الحنكة والحكمة اللتينظهرتا في ادارة أعمال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة .  
وأحرص بصفة خاصة على ان أشارك الفين سبقوني ، في التقدم بالتهنئة الى السيد  
خافيير بيريز دي كوبيار أمين عام الأمم المتحدة الذي كان انتخابه لمنصب السكرتير العام لمنظمتنا  
بدون شك باعنا للغبطة بالنسبة لكافة دول العالم الثالث . وانتهز هذه المناسبة كي أؤكد أهمية  
تقريره الأول للجمعية العامة الذي يبرز أوجه قصور الأمم المتحدة ، وكذلك الحاجة الماسة لدعم  
اجهزتنا الخاصة باتخاذ القرار .

ان الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة بدأت في جو متوتر ونبرة من الألم سادت  
بيانات الوفود تعكس قلق المجتمع الدولي ازاء التردى العام للموقف سواء على الصعيد السياسي أو  
الاقتصادي في العالم أجمع .

ولئن كانت المشاكل الاقتصادية الحالية تتجلى للدول الصناعية في صورة تقلبات دورية أو  
غير بالغة في الشدة فان ما يراه العالم الثالث ككل وخاصة البلدان الأقل حظوة ، هو أن الخلل  
الهيكلية بين الشمال والجنوب قد تفاقم وأصبح مقتربا بشكل خطير من نقطة الانفجار . ان معظم  
مضلي العالم الثالث على اختلاف قاراتهم قد أجمعوا من هذا المنبر على الاتساع المساوي لمواطني  
الفقر في اقليمهم . وتكلموا عن مأساة السكان الفقراء الذين يقومون بمحاولة يائسة للابقاء على  
حياتهم .

وطى هذا فاننا معشر الدول الصغرى ان نتساءل اليوم عن المستقبل المتاح لنا ولا نتعلق بأى أوها م .

ومنذ نحو عقد بدأت المفاوضات من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد أكثر عدالة وأكثر انسجاما وأكثر فعالية ، ولكن هذه المفاوضات اصطدمت بالافتقار الى الارادة السياسية الفعلية لدى الدول الغنية لاجراء التعديلات اللازمة لنجاح أى جهد يرمي الى تحقيق التضامن .

وطى كل حال ليست هناك أى فرصة حقيقية لتحول الوضع الدولى الحالي . ان التدابير المؤسسية والمالية والتقنية الضرورية للانطلاق المستمر للاقتصاد العالمى ولنمو أسرع للدول النامية طال انتظارها . وخلال هذا الوقت فان تدهور معدلات التبادل التجارى تتخذ طابعا مأساويا كما ، ان مديونية العالم الثالث تبلغ ٦٠٠ مليار من الدولارات .

وفي نفس الوقت نرى ركود مساعدات التنمية الرسمية التي لم تحقق أبدا الهدف الأسمى المحدد لها وهو ٧ في المائة من الناتج القومى الاجمالى وهي نسبة تمثل أقل من ٥ في المائة مما تنفقه الدول الغنية على الأسلحة ، لدرجة ان لجنة برانت قد ذكرت بسخرية ان وسائل الحرب هي التي يتاح لها أكبر وأنشط قدر من نقل التكنولوجيا . وحتى قانون البحار الجديد الذى يستند أساسا الى فكرة اشتراك متوازن في استغلال الثروات المشتركة يواجه تحديا بسبب أنانية يعسف لها من جانب بعض الدول الصناعية .

ومن المؤسف كذلك ان نلاحظ عدم القيام بأى حملة منظمة تشرح للرأى العام في الدول الغنية أن التضامن الفعال مع الدول الفقيرة لا يشكل مطلبا اخلاقيا بقدر ما يمثل عنصرا ضروريا للنمو والانتعاش الاقتصادى على الصعيد العالمى . وليس هناك حافز أكثر لنتاج وتوزيع الخدمات والسلع الا الرغبة الحقيقية في الوفاء بالاحتياجات الاساسية للبلايين من البشر الذين لم يحصلوا بعد على المزايا المادية للتقدم الأولي وليس هناك مهمة أكثر نبلا من الاسهام في العمل من أجل تحسين أحوال هؤلاء البشر الذين يعانون من الجوع والجهل والمرض .

آن الأوان للضمير الجماعي للبلدان الصناعية أن يكف عن النظر الى التعاون الدولي باعتباره عبئا ثقيلا على الدول الغنية ، أو باعتباره صدقة تعطيها هذه الدول الى البلدان التي يفترض انها غير القادرة على تحمل مسؤولية مستقبلها . وأن الأوان كذلك ان يدرك الرأي العام في البلدان الغنية ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد لن يؤثر على رخاء دول الشمال بل سيقدم دفعة جديدة للاقتصاد العالمي مع ضمان توزيع أكثر عدالة لثمار النمو .

ولا تزال جمهورية هايتي على اقتناع من ان الاقتصاد السوقي الذي تمكن ، على الصعيد القومي ، في بعض البلدان ، من التجاوب مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل أكثر انسانية ، سوف يجد كذلك على الصعيد الدولي الموارد الضرورية لقرار نمط جديد من العلاقات ، تكون أكثر عدالة وأكثر فائدة . ولهذا فان المطلوب هو عمل يكون أكثر ملائمة وسخاء من جانب السلطات الرسمية في الدول الصناعية . ولا بد من تحليل للظواهر العالمية يكون أكثر موضوعية وأقل تأثرا بالتجارب الوطنية التي يصعب محاكاتها اذا اختلفت الظروف . والخلاصة اننا بحاجة الى قدر من الشجاعة والتخيل والاحساس الافضل بالتضامن . بعض الدول الغنية لا تنقصها هذه الصفات ، ويسعدنا هنا الاشارة بها .

وتتخذ مشاكل البلدان النامية ، التي أشرنا اليها بايجاز ، في حالة أقل البلدان تقدما ، أبعادا مأساة فعلية . فخلال العقد الاخير ، لم يزد متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ، بالقيمة الحقيقية ، الا بمقدار ١١ دولارا . وكما نعلم ، فقد أدت الآثار الناجمة عن الكساد الدولي ، والتضخم ، والقفزة السريعة الاخيرة لمعدلات الفائدة ، بالإضافة الى هبوط أسعار السلع الأساسية ، الى زيادة ضعفها الاقتصادي الى درجة مأساوية ، والى شل قدرتها ، الضعيفة أصلا ، على استيراد السلع الضرورية لتنميتها .

وسا لا شك فيه ، ان انعقاد مؤتمر الاونكتاد الخامس في مانيلا عام ١٩٧٩ ، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، في باريس ، عام ١٩٨١ ، أدى الى الشروع في برنامج جديد ، والى تحديد عدد من الاهداف الطموحة والواقعية على السواء ، نذكر من بينها تحديد نسبة ٥ (ر) في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المانحة ، تقدم كساعدة انمائية رسمية الى أقل البلدان نموا . ولسوء الحظ ، لم تف تلك البلدان بعد بالالتزامات التي تعهدت بها

رسميا في هاتين المناسبتين . ويبدو لنا كذلك انه من الصعب التحدث اليوم عن رغبة جمادة في تثبيت حصيلة الصادرات ، وفي زيادة المساعدات الخارجية كما ونوط . كيف يمكننا في هذه الظروف ان نأمل ، كما كنا نتخيل ، باختفاء فئة أقل البلدان نموا ، التي كان من المفروض ان ترتقي في نهاية الثمانينات الى صف البلدان النامية . كيف لا نشك في قدرة النظام الدولي ، على تقديم عناصر الحل لمشاكل العالم الثالث ، اذا لم يكن في مقدوره ، اتخاذ اجراءات مناسبة لصالح هذه المجموعة الصغيرة من أقل البلدان نموا . ان جمهورية هايتى ، التي أحسّت أكثر من أى دولة اخرى ، خلال تاريخها الطويل كدولة مستقلة ، بقيمة العزلة والاستغلال الناجمين عن اللعبة الانانية للدول الكبرى ، تكرر رسميا نداءها من أجل اقامة حوار بناء حقا بين الشمال والجنوب . وانطلاقا من هذه الفكرة نفسها قال الرئيس جان كلود دو فاليه : " ما زالت جمهورية هايتى تؤمن بمستقبل المفاوضات الشاملة من أجل اقرار النظام الاقتصادى الدولي الجديد الذى من شأنه ان يمتن الشعوب الفقيرة في العالم الثالث من الوصول الى حد أدنى من التنمية بما يضمن كرامة الجنس البشرى وحق كل فرد في الحياة الكريمة " .

ورغم ذلك ، وفوق كل شيء ، ينبغي لدول العالم الثالث أن تفهم ، انها اذا أرادت أن تحقق تقدما للوصول الى مزيد من الرخاء ، فلا بد لها من الاعتماد أولا على نفسها ، ومن التحقيق الكامل لاستقلالها الذاتى الجماعى . وفي هذا الخصوص ، يجب أن تستكشف باستمرار الامكانيات الكبيرة التي يحققها التعاون مع الدول النامية الأخرى في المجالات المالية ، والتقنية ، والتجارية والصناعية والشفافية .

وتجدد جمهورية هايتى ايمانها المطلق بضرورة تنسيق فعال وذكي بين بلدان الجنوب ، يقوم على الاحترام والتفهم المتبادل ، من أجل تحقيق أعمال ملموسة ذات فائدة مشتركة ، في اطار اقليمي ومشارك بين الاقاليم .

والرغم من الاختلافات الايدولوجية التي كان من المحتم أن تظهر في المناقشة العامة ، فان كل بيان كان يعكس بطريقته التوق الجماعى الى نظام سياسى دولي يعزز السلم والتقدم . ورغم ذلك ، فان حالة العالم الحالى تعبر بشكل واضح عن اخفاق البشرية ، وأعطى الاقل عن عدم قدرتها في المواجهة الناجحة للانتفاضات الاجتماعية والاقتصادية العديدة التي يتصف بها هذا

العصر . وهناك مشاكل كثيرة لم تجد لها حلولا بعد . وهذه تخلق فجوات جديدة وتزيد من التوترات التي تفضي ، هنا وهناك ، الى مواقف متأزمة ، مكشوفة أو خفية . ورغم الوفاء الذي ساء فتئت تعرب عنه الدول الاعضاء تجاه القيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، غالبا ما يحدث أن أجهزة السلم والأمن الدوليين تبد ومشلولة ، كما تشهد على ذلك صورة الوضع العالمي الحالي . وفي الشرق الاوسط ، ما زال الموقف متفجرا . والاحداث الاخيرة التي دارت في لبنان ، في فظاعتها البشعة ، تواصل توجيه النداء الى الضمير العالمي ، وتؤكد ، اذا ما كانت هناك حاجة الى ذلك ، ضرورة مساعي منظمتنا من أجل ارساء اسس سلم شامل في هذه المنطقة . ومن حسن الطالع وما يتناقض مع هذه الخلفية من العنف الأخرق نجد أن ثمة مبادرات ثنائية ومتعددة الأطراف ، وهي مبادرات تستحق منا الاهتمام والتشجيع ونأمل أن تتمكن من احياء الحوار الضروري لتحقيق السلم ، الذي هو أمر لا يمكن التحدث عنه دون التطرق الى القضية الأساسية ، قضية مستقبل الشعب الفلسطيني .

وحكومة هايتي مقتنعة تمام الاقتناع بأن قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لا يزالان يمثلان الأساس في الحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط . وتؤمن حكومة هايتي إذن بأن السعي الى السلم يتطلب بالضرورة اعتراف كافة البلدان المجاورة بحق اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة مضمونة ، واحترام هذا الحق . وترى حكومتنا كذلك انه لا يمكن التشكيك في حق الشعب الفلسطيني في التقرير الفعلي لمصيره ، في اطار مادی وقانوني وادارى يتناسب مع تطلعاته المشروعة .

وتعيش أمريكا اللاتينية كذلك أوقاتا عصيبة ، وتشهد جوا من القلق بسبب الآثار الناجمة عن نزاع جزر ماليفيناس والحالة الصعبة القائمة في أمريكا الوسطى . وأبرزت الحرب الأخيرة التي دارت في جنوب المحيط الاطلسي ، بطريقة دموية ، رؤسب نمط من الحياة أصبح باليا ، بل انها وضعت عقبة كبيرة أمام تحقيق السلم في المنطقة ، وهزّزت التضامن القائم في تلك القارة .

ان جمهورية هايتي التي لم تترد مطلقا في التصدي لكافة اشكال الهيمنة الاستعمارية تضامنت بشكل صريح مع مطالب جمهورية الارجننتين .

ان حكومة هايتي ادراكا منها لضعف الانتصارات التي تحققها القوة ، مقتنعة بأن الأمم المتحدة يمكنها أن تقوم بدور حاسم لايجاد حل تفاوضي سلمي يسمح باقرار الأسس النهائية من أجل اتفاق يحوز القبول من الجميع . ولهذا فقد شاركنا في المبادرات المشتركة للارجنتين والمكسيك التي طالبت بادراج مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة .

ان امريكا الوسطى لا تزال مسرحا للعديد من المواقف المتنازعة الناشئة عن توترات ايدولوجية تؤدي الى ايجاد بؤر مثيرة للقلق والازمات التي يمكنها أن تهدد السلم والأمن الاقليميين .

ان جمهورية هايتي التي كانت دائما ترفض النظر الى مشاكل المنطقة في ضوء ميزان القوى بين الشرق والغرب لا يمكنها الا أن تعرب عن قلقها العميق ازاء الظواهر الصارخة للتردي المثيرة للقلق في العلاقات بين بعض البلدان في امريكا الوسطى . واننا نناشد كافة دول المنطقة رفض الاختيار العقيم للسباق الخطير نحو التسلح ، ونحن نشارك في كل اقتراح يهدف الى دعم الاستقرار والامن الاقليميين على اساس من المبادئ الاساسية للاخلاق والقانون الدولي . ويمكن توفير مناخ للسلم يتلاءم مع التنمية الاقتصادية التي هي بالفعل المشكلة الحقيقية في المنطقة .

وفي القارة الاسيوية تتابع حكومة هايتي باهتمام المبادرات الشجاعة التي اقدمت عليها جمهورية كوريا من أجل توحيد الامة الكورية . اننا نأسف لوقف المفاوضات بين الحكومتين ، ونحثهما على تجاوز الخلافات بينهما من أجل التوصل الى نتائج مرضية . ان هذه المهمة لا يمكن أن تتم الا بواسطة الكوريين انفسهم ، ورغم ذلك فان الامم المتحدة يمكنها باتفاق بين الاطراف ، أن تتدخل وذلك بايجاد اطار ملائم لاستئناف المفاوضات .

ان حكومة هايتي ترحب كذلك بمبادرة تجمع القوى الكمبوتشية من أجل التحرر في اطار حكومة الائتلاف في كمبوتشيا الديمقراطية . ونقدم تأييدنا الكامل للمساعي المختلفة التي تقوم بها الامم المتحدة من أجل حل لازمة يتم على اساس الانسحاب الكامل والاكيد للقوات الغيبوتية من اراضي كمبوتشيا .

وكذلك فان حكومة هايتي تندد بحزم بالاحتلال الدائم لافغانستان بالقوى الاجنبية ، وتنادى بشكل ملحّ بايجاد الظروف التي تسمح بطريقة فعالة لشعب افغانستان ان يختار في حرية نمط المجتمع السياسي الخاص به بعيدا عن كل تدخل اجنبي .

ان المفاوضات الخاصة باستقلال ناميبيا ، رغم البيانات المتفائلة لاجزاء مجموعة الاتصال لم تحرز تقدما وهي مجرد كسب للوقت . ان رغبة البعض في ان يجعل من مسألة ناميبيا مجالا للمواجهة بين الشرق والغرب أمرا لا مبرر له مطلقا . وفي هذه المرحلة فان نظام جنوب افريقيا اذ تشجعه الخلافات في وجهات النظر في مجموعة الاتصال ، يزيد من مناوراته من أجل تأجيل حل لا مفر منه .

ان حكومة هايتي تؤمن ان كل حل سريع لمشكلة ناميبيا يأتي بالضرورة من خلال التطبيق الشامل لقرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الذي يعكس التوافق العالمي في الرأي حول ضرورة الملحة لاستقلال ناميبيا تحت قيادة قوى التحرر الوطني منظمة سوابو .

ومن المثير للقلق ان نلاحظ ان جنوب افريقيا رغم التدابير التي اتخذت ضدها من الأمم المتحدة ، تستمر في تحديها الصارخ للمجتمع الدولي وذلك من خلال استمرارها في سياستها العنصرية . لقد مضى ثلاثون عاما منذ أن بدأت الجمعية العامة بحث النزاع العنصري في جنوب افريقيا وعشية ختام " عقد القضاء على التمييز العنصري " فانه يبدو من الضروري أن تقوم الأمم المتحدة خلال هذه الدورة بتقويم جاد للجهود التي بذلت من قبل ، وأن تحدد عند الاقتضاء استراتيجية جديدة من أجل الاستئصال التام لنظام الفصل العنصري .

ان هذا المسعى يبدو لنا هاما لاسيما في هذه السنة التي اعلنت منظمنا انها " السنة الدولية للتعبئة من أجل العقوبات ضد جنوب افريقيا " كما انه يواكب الذكرى السبعين للمؤتمر الوطني الافريقي الذي تجدد حكومة هايتي دعمها التام له في نضاله العنصرى في مواجهة سلب السلطتين السياسية والاقتصادية على أيدي حفنة من العنصريين .

ان حكومة هايتي تدين من جديد الدعم المستمر من قبل نظام جنوب افريقيا لترسانات قوانينه القمعية . كما تدين ايضا سياسة جنوب افريقيا الخاصة بالبانثوسانات ، وكذلك الذين يسيرون في ركبها لأنها عملية منظمة تهدف الى اهدار انسانية الشعب الاسود في جنوب



افريقيا . ان شعب وحكومة جمهورية هايتي يتضامنان مع المطامح والنضال المشروع للأغلبية السوداء في جنوب افريقيا وتناشد بشدة المجتمع الدولي التنفيذ التام للاجراء التي اعتمدت من أجل ردع نظام جنوب افريقيا .

تلك باختصار مشاعر وآمال ومواقف حكومة هايتي حول بعض المسائل الكبرى التي تؤثر في الحلبة الدولية . وأود أن اشير الى اقتناعنا الراسخ بأنه من المصلحة أن يحل محلل النظام الحالي للعلاقات الدولية نظام جديد على اساس من العدل والامن الاقتصادي الجماعي والتعاون الفعلي على اساس من احترام حق تقرير المصير وكرامة كل شعب ومن الواضح أنه سيكون وهما خاطئا الاعتقاد بأن امانينا يمكن تحقيقها في يوم واحد . ان هذا يعني ببساطة أن نغض النظر عن الطبيعة الانسانية ، وننسى ان التاريخ لا يسير في خط مستقيم وانه يستغرق وقتا . ومع ذلك فان كل تقدم يتحقق وكل خطوة تتخذ هو انتصار للسلم والعدالة على عالم العنف والكراهية . لذلك يتعين علينا أن نعمل ببسالة وشجاعة وفي صبر وتفان للوفاء بتطلعات الشعوب التي تستمع اليها .

وأود أن اؤكد للجمعية العامة ان جمهورية هايتي التي تسلك دائما طريق الشرف والتضامن سوف تقدم اليكم ، سيدى الرئيس ، والى كل اجهزة الامم المتحدة تعاوننا قلبيا كاملا من أجل انعاش ، ولو قدر ، من الآمال التي علقت على عملنا .

السيد أدري (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أبدأ ببيان بالاعراب لكم عن تهنيتي وتهنئة وفد جزر البهاما بمناسبة انتخابكم بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة . ونحن واثقون من أنكم سوف تضطلعون بولاية منصبكم الرفيع بالعبارة والابداع واللباقة المعروفة عنكم تماما . ويسعد وفد بلادى أن يقدم لكم تعاونه الكامل لكي تكون هذه الدورة ناجحة مثابة .

أنتهز هذه الفرصة أيضا لكي أعرب عن عيى امتناني لسلفكم السيد عصمت كئاني ، فقد اضطلع بمهمة الرئاسة خلال فترة صعبة ، ولكنه لم يدخر وسعا للتوصل الى حلول المشاكل المطروحة أمامنا ، وترك طابعا واضحا من الصبر والمهارة . ولقد أدار أعمال الجمعية العامة بشكل قد يرحب به . يود وفد بلادى أن يشيد بأميننا العام الجديد ، لما أبداه فعلا من جهود ومبادرات دينامية وجسورة ودؤوبة لرفع لواء مبادئ وأهداف الأمم المتحدة . ويسعدنا بوجه خاص أنه ابن لمنطقة أمريكا اللاتينية التي ننتمي اليها ، ونعاهد بتقديم دعم كومنولث البهاما لمساعدته في استمرار جهوده سعيا لتحقيق السلم والتوافق بين الأمم .

من المصادفات السعيدة أن أخطب هذه الجمعية اليوم ، الثاني عشر من شهر تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، وهو اليوم الذى يوافق الذكرى التسعين بعد الأربعمئة لوصول الملاح الجسور كريستوفر كولمبس الى جزيرة تعرف الآن باسم سان سلفادور في كومنولث جزر البهاما . وقد مثل هذا الحدث ، كما نعرف جميعا ، عهدا جديدا في تاريخ العالم والأمريكتين . ان جزر البهاما تفخر بالدور الذى اختطه القدر لنا لكي نلعبه في التاريخ المبكر لنصف الكرة الغربية . وهذه الروح ، تود جزر البهاما أن تسجل نيتها في أن تعرض أمام هذه الجمعية في الوقت الملائم قرارا بالاحتفال بالذكرى الخمسمئة لوصول كولمبس الى العالم الجديد .

لقد كرست جزر البهاما نفسها لاقامة وتطوير نظام عالمي سلمي ومستقر ، وهذا شرط مسبق جوهرى لاستمرار أى تقدم لتحسين نوعية الحياة لشعبنا والأمم الأخرى في العالم . ومع ذلك ، عندما نستعرض الموقف الدولي خلال العام الماضي ، يتضح أن السلم والأمن قد تهددا مرارا وتكرارا بأثار خطيرة للغاية على الأقاليم المختلفة . فهناك نزاعات عصفت بالطمانينة الدولية ، ونتج عنها خسارة في الأرواح ، وأضرارا مادية جسيمة .

اننا نشعر ، في جزر الهاما ، بألم عميق ازاء الأحداث التي حلت بلبنان . اننا نؤمن بقدسية الحياة الانسانية في عالم يبدو أنه قد فقد الاحساس بالعنف والقهر . ولذلك ، فاننا نشجب المذابح الجماعية ، خصوصا بالنسبة للرجال والأطفال والنساء في مخيم صبرا وشاتيلا . ولا بد أن يتحمل المسؤولون عن هذه الفظائع وزرها . واننا لـم نتناول الأمم المتحدة بشكل فعال هذا الموقف ، بحيث يكون ذلك رادعا للآخرين ، فانها سوف تصبح في هذه الحالة مؤسسة عديمة الجدوى .

ان رغبات حكومة وشعب لبنان لا بد من احترامها . ولا بد من استعادة سيادة وسلامة الأراضي هناك ، ووفقا لهذا ، فاننا نحث على الانسحاب السريع لجميع القوات الأجنبية من لبنان . ونحن نشعر بخيبة أمل كبيرة أيضا نظرا لغياب الامتثال الكامل لمجموعة قرارات مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع . ان استخدام القوة ضد أية أمة ينبغي ألا يحل محل السعقل . ان حق كل الأمم ، بما في ذلك اسرائيل ولبنان ، في العيش فسي سلم وأمن ينبغي احترامه ، وينبغي أن يكون هناك احترام للحقوق المشروعة لشعب فلسطين بما في ذلك حق في تقرير المصير . ان الأحداث الأخيرة التي حلت بالشرق الأوسط تبين بجلاء أن السلم الشامل والعدل والدائم في الشرق الأوسط يعد أمرا حتميا أكثر من أى وقت مضى .

من المؤسف أن ايران والعراق لم تستطيعا أن تحسبا مشاكلهما الا عن طريق الحرب . ولا يزال النزاع مستمرا في تهديد أمن الاقليم . ونظرا للتكافل في العلاقات بين الدول ، فان هذا يسهم في اضطراب الاقتصاد الدولي .

لذلك ، فاننا نناشد الطرفين أن يضعا حدا للأعمال العدائية ، وأن يصلا الى تسوية عن طريق التفاوض ، وفقا لقرارى مجلس الأمن ٤٧٩ ( ١٩٨٠ ) و ٥١٤ ( ١٩٨٢ ) . ونحن نقدر تقديرا عميقا جهود الوساطة المنسقة التي يبذلها الأمين العام لمنع اطالة النزاع ، والتوصل الى حل للخلافات بين الجانبين .

لم ينج جنوب الأطلسي من استخدام القوة المكلفة بالنسبة للبشر ، والمسائل المادية الأخرى . ونشجع الأطراف على وضع حد للنزاع ، والتفاوض بغية التوصل الى تسوية نهائية .

تشعر جزر البهاما بالقلق ازاء انتهاك المبادئ الأساسية التي أقيمت عليها هذه المنظمة ، خاصة ذلك المبدأ القائل بأن استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية أمر محظور . وهذا المبدأ ذو مغزى خاص بالنسبة للدول الصغيرة والأقاليم ذات الموارد المحدودة .

ان الخلاف بين غيانا وفنزويلا نتيجة احياء الأخيرة لادعائها بشأن أراضي غيانا ، تعد مجالا للقلق في منطقتنا . وان جزر البهاما تقبل بأن الحل القانوني لهذه المشكلة قد أمكن التوصل اليه فعلا في ظل القانون الدولي . ونحن نحث فنزويلا على أن تحترم سلامة أراضي غيانا ، وعلى الطرفين أن يتوصلا الى حل سلمي في ظل روح أهداف ومقاصد الميثاق ، وبالتفاق فيما بينهما .

اننا ما زلنا نأمل في تحقيق حل مبكر وسلمي وشامل للموقف في قبرص . ونذكر خطورة الموقف وآثار ذلك على رفاهية الشعوب المعنية ، ونجد أن وحدتها تتهددها أخطار خارجية . ومـــــــ ذلك ، لا بد أن نهتم بكل جدية التدابير من أجل تحسين فعالية منطقتنا . لأننا نرى في مسألة قبرص ، مرة أخرى ، موقفا لم يحرز فيه أى تقدم ازاء القرارات التي اتخذتها منطقتنا .

ان السلم لا يمكن أن يتجزأ . ولا بد من شجب انتهاكات السلم . والواقع ، ان اللجوء الى القوة قد أصبح عرفا في العلاقات الدولية ، مما يضر بجميع البلدان صغيرها وكبيرها . وان تحريم التهديد باستخدام القوة ، ومبادئ السيادة ، والاستقلال وسلامة الأراضي ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والتسوية السلمية للنزاعات كلها قواعد لا مناص منها للحياة الدولية ولا بد أن نحترمها جميعا .

لا يزال الاقتصاد العالمي يعاني من انكماش رهيب منذ ذلك الانهيار الذي تــــم فــــي الثلاثينات . ان الناتج القومي الاجمالي بالنسبة للفرد قد قل بشكل كبير لأول مرة منذ الخمسينات في البلدان النامية . وان هذا الهبوط المتزايد يعقب عقدين من النمو غير العادي والتنمية فــــي البلدان المصنعة والبلدان النامية على حد سواء . الا أن هناك شكوكا خطيرة فيما يتعلق باحتمالات النمو خلال بقية العقد . ان قلق الحكومات ذات المشاكل الداخلية المباشرة قد تزايد وظهرت من جديد الاتجاهات الحمائية ، وكانت للانكماش والتضخم وارتفاع أسعار الفائدة في البلدان المتقدمة النمو آثار سيئة على السياحة ، والتدفقات المالية والتقنية خاصة بالنسبة للاستثمارات المباشرة الأجنبيــــة للبلدان النامية .

ونأمل أن يتم التوصل الى اتفاق على اطار العمل بشأن المفاوضات العالمية والهدء المبكر بها . ان الطبيعة غير المتوازنة للتكافل بين الدول قد أكدت الحاجة لتدابير تعالج الاختلالات الهيكلية فسي الاقتصاد العالمي ، وخصوصا في مجالات التجارة والمواد الخام والطاقة والنقود والتمويل . وينبغي في رأينا ألا يعتبر الانتعاش والمفاوضات العالمية أمرين متناقضين . لقد اتفق رؤساء الحكومات الذين شاركوا في اجتماع فرساي في حزيران /يونيه على اعتبار بدء المفاوضات العالمية هدفا سياسيا رئيسيا . ويمثل هذا تطورا ايجابيا . ولكننا نحتاج الى المزيد من الجهود المخلصة لحسم التعديلات والتعديلات المضادة لمقترح مجموعة ال ٧٧ فيما يتعلق بوضع أساس للمفاوضات .

ان التكافل وضرورة التعاون الاقتصادي الدولي الذي يترتب عليه ، يمثلان البدأىــــــــــــــــــــن الأساسيين للعلاقات الاقتصادية الدولية ، كما ينعكس ذلك بشكل كبير في الاستراتيجية الانعائــــــــــــــــــــة الدولية للثمانينات . ان عدم اليقين الذي يكتنف التعاون الاقتصادي الدولي ينبغي القضاء عليه . يجب أن يوجه التعاون الدولي مرة أخرى نحو الانتعاش الاقتصادي العالمي والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية .

خلال العقود الثلاثة التي نظرت فيها الجمعية العامة مسألة الفصل العنصري ، احتشدت الأغلبية الساحقة للبشرية حول راية القضاء على هذه الالهانة للكرامة الانسانية . وفي هذه السنة الدولية المكرسة لحشد العقوبات ضد جنوب افريقيا ، يتعين على المجتمع الدولي أن يستمر في اتخاذ اجراءات حيوية متضافرة دعما للنضال المشروع لشعب جنوب افريقيا المضطهد لنيل حقوقه الانسانية . ان استمرار جنوب افريقيا في تنفيذ مخططاتها لما يدعى بأوطان مستقلة ، وفي تهديداتها للدول المواجهة في الجنوب الافريقي واعتداءاتها عليها ، يؤكد الحاجة الى عمل جماعي .

وحين نجد أن حالة انتهاك حقوق الانسان في جنوب افريقيا هي حالة سافرة جلية ، فان وجود انتهاكات لحقوق الانسان والتمادي فيها في أجزاء كثيرة من العالم ، وفي بلدان أعضاء فسي هذه المنظمة ، لا يمكن انكارهما . لقد طورت منظومة الأمم المتحدة شبكة متكاملة من الصكوك الدولية والآليات لمواجهة مشكلة انتهاكات حقوق الانسان . ومع ذلك فان عدم توافق الآراء بشأن مسائل حقوق الانسان ، والمقاييس المزدوجة وتزايد الاتجاه صوب الانتقائية قد قللت بدون شك من فعالية هـــــــــــــــــذه الوسائل .

وما لم تكن الأمم المتحدة على استعداد لاستخدام الأجهزة القائمة الخاصة بحقوق الإنسان بشكل بناء بطريقة انسانية ، لا تقوم على اعتبارات سياسية ، فلن يكون بالامكان ايجاد حلول عالمية التطبيق لمشاكل انتهاكات حقوق الانسان .

ان المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة عن ناميبيا لن تنتهي الا اذا تم احراز تقرير المصير والاستقلال الحقيقيين في ناميبيا موحدة . ووفد بلادي على علم بالتقارير التي تفيد باستمرار الجهود التوفيقية التي يضطلع بها فريق الاتصال الغربي والتقدم المحدود الذي تم في حل المشاكل القائمة . ومع ذلك نهيب بجنوب افريقيا كي تحجم عن تحدى قرارات الأمم المتحدة من أجل التوصل الى استقلال ناميبيا في وقت مبكر . وينبغي أن تمتنع عن استخدام وسائل دخيلة لعرقلة تحرير ناميبيا أو رفض التعاون في سبيل ذلك .

لقد بينت جزر البهاما ، في الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح التي عقدت مؤخرا ، أن التحدي الذي يواجهنا جميعا هو كيفية الانتقال من الادراك وبيان النوايا والآليات والاجراءات الى تدابير حقيقية محددة في مجال نزع السلاح . كما صاغت جزر البهاما باختصار كيفية مواجهة ذلك التحدي بصراحة وأمانة . ومع ذلك يبدو أننا لم نتكمن من حل التناقضات الموجودة بين الدوافع والكلمات والأعمال ، وانتهت الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح بالفشل . ولن يؤدي التصعيد في المجال العسكري بشكل يفوق الاحتياجات الأمنية المشروطة ، الا الى زيادة التوتر الدولي وتفاقم النزاعات الدولية . وهكذا ينبغي علينا جميعا - الدول الحائزة على الأسلحة النووية والدول ذات الأهمية العسكرية والدول غير الهامة عسكريا - العمل بشكل جماعي من أجل اتخاذ تدابير ملموسة في مجال نزع السلاح تعيد الثقة بقيمة الأمم المتحدة وفعاليتها لدى شعوبنا .

ليس بوسع الجنس البشري أن يبرر الانفاق الهائل للموارد على التسليح . فالفقر والجوع والتخلف التي تواجه دولا عديدة تتطلب إعادة توجيه هذه الموارد القيمة .

علاوة على ما سبق ، فان القوة التدميرية الكامنة لمنظومات الأسلحة الحديثة يجب أن تعيد الانسان الى رشده ، والى ادراك المقصد الحقيقي للانسان في هذا الكون . ويدرك وفد بلادي أنه قد تم احراز بعض التقدم صوب نزع السلاح ، ولكننا لا بد من أن نسجل قلقا العميق ازاء بسط هذا التقدم .

ان مشكلة اساءة استخدام العقاقير ينظر اليها الآن باعتبارها مشكلة عالمية . فهي تؤثر على كل منطقة في العالم .

وفي غضون الأعوام الماضية ، أصبحت منطقة أمريكا اللاتينية مركزا جديدا لمصالح المهربين الدوليين للمخدرات ، ان ازداد بشكل كبير انتاجها والاتجار بها ، وصورة أساسية القنب والحشيش والكوكايين والميثاكيلون في هذه المنطقة . وبدأت جزر البهاما ، التي لم تكن متورطة فيما مضى في هذه المسائل ، تشعر بقلق متزايد بسبب ادراكها لواقع أنها أصبحت مراً رئيسياً لنقل المخدرات غير المشروع من مصادرها ومراكز عرضها في أمريكا الجنوبية الى مراكز الاستهلاك الكبير والعريـح في أمريكا الشمالية وأوروبا .

وفي هذا الصدد تشعر جزر البهاما بالارتياح لانتخابها لعضوية الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات . وقد اغتتمت الفرصة الأولى التي سنحت لها ، في الدورة الاستثنائية السابعة المعقودة في فيينا في شباط/فبراير من هذه السنة ، للاعراب عن قلقها بشأن الاتجار غير المشروع في منطقة أمريكا اللاتينية ، وخصوصا في منطقة الكاريبي دون الاقليمية .

ان معضلة الدول التي تنقل المخدرات عبرها لا ينبغي التقليل من شأنها . ان ليس بإمكان هذه الدول السيطرة على الانتاج غير المشروع للمخدرات ولا على الطلب عليها . وقد اضطرت هذه الدول ، بوصفها ضحايا للاتجار الدولي بالمخدرات ، الى تقديم التضحيات للقضاء على مشكلة لم تكن هي سببا في خلقها . ولهذا فان جزر البهاما مستعدة لتدخل الأمم المتحدة وقيامها بدراسة مشاكل الدول التي تنقل المخدرات عبرها .

ان تقوية ردود الفعل الدولية لمشكلة اساءة استخدام المخدرات أمر هام جدا . وتعتبر جزر البهاما اعتماد الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للاستراتيجية الدولية لمكافحة اساءة استخدام العقاقير ، وخطة العمل الخمسية لتنفيذ هذه الاستراتيجية ، خطوة هامة . ويمكن للاتجار بالمخدرات أن يؤدي ضررا بأية دولة . سواء كانت منتجة أم مستهلكة أم ناقلة . وفي هذا الصدد يحدو جزر البهاما الأمل بأن تحظى المبادرات التي تركز النظر على الحركة الطبيعية للمخدرات المحظورة في اطار هذه الاستراتيجية بالتأييد .

ان اتساق الهدف وحده على المستويات الثنائية والاقليمية والدولية يمكن أن يعيق الانتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها والطلب عليها . ورغم الموارد المحدودة لدى جزر البهاما فانها سوف تستمر مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في القيام بدور فعال في الكفاح ضد اساءة استخدام المخدرات .

لقد نجح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، بعد سنوات عديدة من المفاوضات الطويلة ، في اصدار اتفاقية لم يسبق لها مثيل في النطاق والحجم - تعد معلما للتعاون الدولي ، واسهاما أساسيا في النظام الدولي واستقراره . وهي وثيقة شاملة تم التفاوض بشأنها ، وتعد مجتدة من نواح كثيرة . وقد تم تقديم التنازلات من أجل التوصل الى معاهدة مقبولة بصورة عامة تمثل توازنا دقيقا بين المصالح المتنازعة . ويعد عمل المؤتمر ، داخل منظومة الأمم المتحدة ، مثالا لما يمكن أن يحققه المجتمع الدولي عن طريق المفاوضات متعددة الأطراف .

ان جزر البهاما دولة أرخبيلية . ولذا لك نشعر بامتنان خاص لأن الاتفاقية تحتوى على نصوص لتحديد الحدود الوطنية للدول الأرخبيلية . وتسد هذه الاتفاقية نقضا خطيرا في قانون البحار ، ان لم تعالج الاتفاقيتان السابقتان الظروف المميزة للدول الأرخبيلية .

وكما نأمل ، ولا نزال ، أن تحظى الاتفاقية بالتأييد الاجماعي للمجتمع الدولي . ومع ذلك نرغب باخلاص في أن تصل الدول التي أعلنت عدم مشاركتها حتى الآن فيها ، بعد اجراء التحليلات النهائية ، الى الاستنتاج بأن مصالحها الوطنية يمكن تأمينها على أفضل وجه بمشاركتها في الشكل الجديد للتعاون الدولي الحق الذي يتمثل في هذه المعاهدة .



لقد أثار تقرير الأمين العام القضية الأساسية الخاصة بقدرة الأمم المتحدة على صيانة السلم والعمل كمحفل للمفاوضات . وان جزر البهاما تهنئ الأمين العام على النهج الذي اتخذته فسي تقريره الأول وتتفق معه في تحليله للعوامل والظروف التي يبدو أنها ساهمت في اضعاف فاعلية المنظمة . ونحن نشاطر أيضا الرأي بأن الاتجاه الحالي لتخطي المنظمة في مواقف كان ينبغي عليها وكان يمكنها أن تلعب دورا حيويا فيها ، يشكل اتجاها مضرًا وخطيرا بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة .

ان جزر البهاما ترى أن الأمم المتحدة عليها أن تلعب دورا في التصدي للقضايا ذات الطابع العالمي ، وأن تأخذ زمام المبادرة في النهوض بالسلم والعدل والتعاون الدولي . واننا نعيد تأكيد التزامنا بجعل هذا المحفل أداة أكثر فاعلية في اجراء تغييرات ايجابية في العالم .

السيد طالب الابراهيمى (الجزائر) : أود في مستهل كلمتي أن أقدم لكم باسم الوفد الجزائري أحر التهاني بمناسبة تسلمكم لمنصبكم السامي ، منصب رئيس الجمعية العامة . اننا نشعر بارتياح لوجودكم في مقعد الرئاسة ، خصوصا وأنكم تشلون هنجاريا وهوبلد نسجت معه الجزائر علاقات صداقة وتعاون ممتازة . وأنتم تتولون هذه المسؤولية خلفا للأخ السيد عصمت كثاني الذي بذل في خدمة منظمنا طوال سنة كاملة كل ما أوتي من خبرة ثرية وخصال دبلوماسية ملحوظة . واني أوجه أيضا التهاني الى السيد خافيير بيريز دى كوبيار على حزمه في الاضطلاع بمهمته منذ انتخابه أميناً عاماً للمنظمة .

ان جمعيتنا مشغولة على توالي الدورات بمواجهة نفس التحدي ، ألا وهو بناء صرح سلم عالمي حقيقي . واستمرار هذا التحدي يحمل على الاعتقاد بأن الأمم المتحدة محكوم عليها أن تبقى باستمرار تعني نفسها بتحقيق الانجازات الشافية التي تعطي لفكرة التلاقي والانسجام التي يقوم عليها مثل هذا التجمع الأممي ، كل مدلولاتها .

اننا نشعر من خلال الهيئات التي أدلي بها منذ افتتاح هذه المناقشة أن هناك توجسا واحدا أمام الأزمة التي تسود مجموع العلاقات الدولية والقضايا الخطيرة التي يواجهها عالمنا . وهو توجس يتطابق مع ملاحظتين لا بد أن كل واحد منا لاحظهما :

الأولى ، سداد التحليلات التي أبرزت ، سنة بعد سنة وفي هذا المكان بالذات ، الأسباب الأساسية الأولى للحالة الحرجة التي يتقلب فيها عالمنا ، وما تنطوي عليه من مخاطر على مصير البشرية . والثانية ، عجز المجتمع الدولي عن استئصال هذه الأسباب الأولى وتغادي هذه المخاطر . على أنه يجب في الواقع ، لتحقيق سلم حقيقي ، أن نتجاوز في مواقفنا مجرد الشعور بما في الحياة الدولية من حقائق مؤلمة ، كما أن ذلك لا يمكن أن يقتصر على تشخيص تلك الحقائق مهما كان هذا التشخيص مصيبا . بل ان تحقيق السلم يفرض قطعاً العدول عن مواقف وتصرفات هي التي تؤدي الى شيوع التوتر وانعدام الأمن .

فلم لا نعترف بأن المجتمع الدولي قد عجز تماما عن وضع حد لحالات الانتهاك المستمر لبادئ ميثاقا بسبب عدم عدوله عن تلك المواقف فعلا ؟

وكيف يمكن في هذه الحال أن نعجب من أن صورة عالمنا اليوم تمثل سمات حالة من الفوضى انقضت فيها قوى العنف وطغت على المبادئ وعلى قيم القانون الأساسية ، شاهدة بذلك على فشـل السياسات القائمة على تنافس الدول وعلى علاقة القوة لا غير . وان المأساة التي يكابدها الشعب الفلسطيني لأكثر شاهد على ذلك ، ان شغلت القضية الفلسطينية فعلا الواقع الدولي واستحوذت على نشاط منظمتنا طيلة السنة وكانت أوضح مثال وأكثر إثارة للقلق وأكبر دليل على حالة الأزمة التي يجتازها العالم . ان نكران العدالة الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني قد جعل من هذه القضية أكبر أزمة في عصرنا ، مؤدية الى أخطر المخاطر على السلم والأمن الدوليين .

ان الجريمة الحقيقية التي اقترفت في حق البشرية أخيرا في بيروت والتي استطاع العالم أجمع أن يشاهد بشاعتها ، قد تم اقترافها فعلا باستمرار وجود حالة يستحيل قبولها وهي جحود حشـد شعب كامل في الحياة . وقد اقترفت الجريمة لأن مرتكبها حظي بتشجيع دائم وحصل على وسائل غير محدودة ، لتنفيذ السياسة الصهيونية العدوانية . وهل يمكن أن نضيف شيئا الى هذه البشاعة اذا نحن أشرنا الى أن آلاف النساء والأطفال انما وقع تحتلهم وتذبذبهم بعد أن ارتحل المدافعون عنهم ؟ فهل لنا أن نشير الى أن منظمة التحرير الفلسطينية قد وافقت على خروج قواتها المسلحة ليس

بسبب التردد أمام التضحية برجالها المقاتلين لكن حفاظا على السكان المدنيين الذين دفعوا من دمائهم ضمن التضامن النبيل . فما أشد التضارب بين مثل تلك المشاعة ومثل ذلك الاحترام للحياة الانسانية . وهذا فقد برهنت منظمة التحرير الفلسطينية على قدرتها واستعدادها لحسن استغلال امكانياتها السياسية والعسكرية الكبيرة لانجاح قضيتها ومطالبها . والتخلي عن مسرح العمليات فان منظمة التحرير الفلسطينية قد دعت بموقفها هذا القاعدة الاستراتيجية لعملها ووسعت بنفس القدر سندها الشعبي .

ان معركة بيروت تمثل ، في الكفاح المرير الذى يخوضه الشعب الفلسطينى بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، مثله الشرعى والوحيد رمزا للمقاومة الاستبسالية ولروح المسؤولية اللذين يدلان على أن الحرب التي يخوضها الفلسطينيون هي حرب تحرير حقيقية . وعلى هذا فمن الوهم والخطأ أن ينظر الى أى حل في الشرق الأوسط للمشكل الفلسطينى من غير مشاركة الشعب الفلسطينى ، فضلا عن أن يكون الحل ضد هذا الشعب . ان تلبية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى وحقه في اقامة دولته في وطنه ، تمثل الطريق المحتوم للوصول الى سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط .

وذلك هو في الواقع مضمون توافق الرأى الذى أقره المجتمع الدولى لتسمية أزمة الشرق الأوسط . ولهذا يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤولياتها لتتيح تنفيذ توافق الرأى هذا وتكفل بذلك احلال السلم من جديد في ربوع الشرق الأوسط . ومن واجبها أن ترد على ذلك بمساعي ايجابية وأن تتخذ قرارات جريئة لانصاف الشعب الفلسطينى ، واعطائه حقه في آخر الأمر .

ان المؤامرات المدبرة ضد الفلسطينين ، والمؤامرات المماثلة التي نشاهد ها في جهات أخرى من العالم ، تجبرنا على الاعتقاد بوجود سياسة مخططة لتفكيك التضامن ، وبوجود استراتيجية مرسومة لتشتيت المجموعات السياسية الاقليمية وغيرها ، بهدف يعتبر تقهقرا في مسيرة التاريخ ، وهو فرض السيطرة الامبريالية على بلدان العالم الثالث ، التي تواجه مشكلات متعددة ، وتعمل جاهدة على حلها ، بما يطابق تطلعات شعوبها رغم آلاف الصعوبات . وفي هذا السياق ، فان التعديات على منظمة الوحدة الافريقية تثير في نفوسنا قلقا بالغاً ، لأن ميلاد هذه المنظمة نفسه ، يقوم شاهدا على الانتصارات التي حققتها الشعوب الافريقية في مسيرة تصفية الاستعمار ، التي فرضها كفاح هذه الشعوب . لقد وضعت منظمة الوحدة الافريقية كهدف لها منذ نشأتها أن تكون أداة لتحقيق تحرير القارة الافريقية في جميع العيادين وأن تكون حصنا للحرية الافريقية تقف في وجه كل ما يدهم هذه الحرية من تهديد أو خطر .

وبما أن منظمة الوحدة الافريقية تقوم فيما تضطلع به من أعمال على التضامن باستمرار وبدون كل مع جميع المكافحين في سبيل الحرية ، وبما أنها مصممة على مواصلة هذا التضامن الى غايته فانها أصبحت بطبيعة الحال هدفا لمحاولات الخنق . وهكذا ، وبعد أن نفذت جميع اشكال الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية ، نرى الهجمات توجه اليوم من خلال تنظيمها ، مستهدفة تقويض أسس الوحدة والتضامن في قارتنا .

غير أن الأزمة التي تجتازها منظمة الوحدة الافريقية ، وان تكن قضية افريقية محضة الا أنها ليست أزمة استثنائية بتاتا ، يمكن اجتيازها والتغلب عليها بجهد أعضائها وعزيمتهم . وواضح مع ذلك أن ظرفية هذه الصعوبات لا يمكن أن تخفف من مسؤولية أولئك الذين كانوا السبب في ظهورها . وكذلك لا يمكن الاحتجاج بذلك للتملص من وجوب البحث معا ، كما كان الشأن في الماضي ، عن الحلول للمشكلات التي تواجه افريقيا ، وأولها القضاء على السيطرة الاستعمارية والعنصرية .

ان المأساة التي تجرى في الجزء الجنوبي من قارتنا تتفاقم يوما بعد يوم ، كما أن سياسة الفصل العنصري التي أدانها العالم كله بوصفها جريمة في حق الانسانية تتسع يوميا . وكذلك يستمر الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ويزداد دعما ، بينما تتضاعف الاعتداءات الوحشية على الدول الافريقية في المنطقة . فاستمرار هذا الوضع يفرض على المجتمع الدولي تعبئة مستمرة لصالح قضية شعب جنوب افريقيا . كما يفرض في نفس الوقت مقاطعة كاملة لجنوب افريقيا وتوقيع عقوبات شاملة ضدها . وذلك هو الرد الوحيد الذي يمكن أن يقمع تحديات نظام بريتوريا وعدوانه .

أما فيما يتعلق بناميبيا ، فقد حان الوقت للقيام بتنفيذ القرار الدولي الحاسم الذي تم التوصل اليه لصالح حق الشعب الناميبي في الاستقلال وشرعية كفاحه بقيادة حركة سوابو ممثله الوحيد . لقد حان الوقت لتقوم البلدان الغربية ، التي تملك القدرة والوسائل للضغط على سياسة نظام بريتوريا ، بأداء المهمة التي تقع على عاتقها ، وأن تبرهن على قدرتها في الاضطلاع بمسؤوليتها لأنها أخذت العهد على نفسها أمام المجتمع الدولي بانفاذ عملية الاستقلال في ناميبيا .

وكذلك في شمال غرب افريقيا فان النزاع القائم بين شعب الصحراء الغربية والمملكة المغربية ما فتئ منذ عام ١٩٧٥ يشغل بال المجتمع الدولي ، الأمر الذى أدى بطبيعة الحال بمنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة الى القيام بالبحث عن حل عادل ونهائي لهذه المشكلة التي نشأت عن محاولة وقف مسار عملية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية . ولذلك نرى أن منظمنا التي أدركت عدالة وشرعية الكفاح الذى يخوضه شعب الصحراء الغربية بقيادة البوليساريو ما انفكت تنادى وتكرر النداء لتمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير مصيره بحرية ، مما جعلها تنص في قرارها الذى اتخذته في السنة الماضية ، على فتح مفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو .

وكذلك نهضت منظمة الوحدة الافريقية ، التي أدركت الأخطار التي ينطوى عليها استمرار هذا النزاع في المنطقة ، لتعمل بروح مسؤولية على ايجاد السبل والوسائل لحل مطابق لميثاقها وللمبادئها .

وانه لما يثلج الصدر أن نرى في هذا الصدد الجمهورية الصحراوية أحد الطرفين في هذا النزاع تقيم الدلائل على وعيها بمسؤولياتها ازاء قضية السلم وازاء افريقيا ، وذلك باعلان استعدادها لايجاد تسوية سياسية وأملنا أن تسود الحكمة وأن يفتح حل هذه القضية - التي هي قضية تحرير وطني باعتراف المجتمع الدولي - أملنا أن تسود الحكمة وأن يفتح حل هذه القضية الطريق لتعبئة جميع الطاقات ولاستغلال جميع الثروات لخير الشعوب الشقيقة في المنطقة التي توحد بينها تجارب التاريخ ، ويربطها المصير المشترك .

ان الاتجاهات المقلقة التي تسيطر على الحياة الدولية نتيجة لاستمرار بغر التوتر في العالم الثالث نلاحظها أيضا وبنفس الأبعاد في الصعوبات الأساسية التي يواجهها تحقيق حوار دولي صحيح .

فسواء فيما يتعلق بنزع السلاح ، أو بالعلاقات الاقتصادية الدولية نلاحظ أن هناك شللا في قنوات التفاوض ، واضطرابا في أجهزة التشاور .

وفي هذا السياق فان الفشل السافر الذي منيت به الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية عشرة المكرسة لنزع السلاح يكشف عن العوائق المثبطة ، والمنطق الجهنمي الذي تتذرع به روح المجابهة . ففي الوقت الذي وصل فيه المجتمع الدولي الى اقتناع لا جدال فيه بأن تحقيق الأمن لن يتسنى بتكديس الأسلحة ، وأنه في الوقت الذي ضاعفت فيه ترسانات الدول النووية قدرتها المدمرة على افناء الجنس البشري عشرة أضعاف ، لم تنتهز الفرصة النادرة لاجراء المفاوضات الدولية في مجال نزع السلاح من المأزق الذي وصلت اليه المحادثات السابقة على أنه كان من المأمول ، نظرا الى أن هذه القضية قضية حيوية واضحة المعطيات ، أن يفسح التنافس في سباق التسلح المحموم المجال أخيرا للتنافس في اعلان تدابير للتهادن واتخاذ اجراءات ايجابية فعلية لنزع السلاح .

ومع هذا فلا مندوحة لنا عن أن نلاحظ أن نداء الحكمة وتطلعات شعوبنا لم تلق أي صدى . والأخطر من ذلك أن الصرح الذي شيد بعد صبر مديد وأناة طويلة والمتمثل في

الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ ، قد أعيد النظر أحيانا في المبادئ والأولويات التي أقرها ، مما يدل بوضوح على حدوث تراجع عن الاستعداد السياسي للمشروع فعلا في عملية نزع السلاح . ان هذا التراجع أو هذه الردة الخطيرة يصحبها بطبيعة الحال تجدد الاستعدادات الامبريالية والمحاولات لممارسة السيطرة جغرافيا واستراتيجيا في العالم الثالث . وهذه الاستعدادات تتجلى بصورة خاصة في العراقيل العديدة التي توضع في طريق الكفاح الذي تخوضه الشعوب في سبيل تحريرها الوطني ، واحترام سياسات التدخل واشاعة عدم الاستقرار ، وتنشيط واقامة القواعد العسكرية والتماس المرافق العسكرية بصورة محمومة لأغراض التدخل .

ان المحيط الهندي الذي أعلنته الأمم المتحدة منطقة سلم يشهد منافسه عسكرية لم يسبق لها مثيل . وحالة في ذلك هي حال البحر الأبيض المتوسط الذي يجثم على أنفاسه الوجود الأجنبي ذاته وهو ما يتعارض مع أمانه ومطالب البلدان غير المنحازة الواقعة على شواطئهما اللذين يراد لهما أن يكونا بعثابة ركيزتين لهذه الاستراتيجية الكونية . بل ان قبرص نفسها ، الجزيرة المسالمة لا تسود فيها الأحوال التي تتفق مع طبيعتها بوصفها أرضا خيرة ، وملتقى للحضارات ، وبلدا مستقلا وغير منحاز .

وفي جميع أرجاء العالم الثالث ، سواء في افريقيا وآسيا أو أمريكا اللاتينية تتضاعف محاولات وضع العوائق في طريق قوى التقدم باللجوء الى التخويف واشاعة عدم الاستقرار ، في حين يجري السعي حثيثا الى حرمان الشعوب من حقها في حرية اختيار نظامها السياسي والطريق الذي ترتئيه للتنمية .

ان الحالة الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية تثير بدورها بالغ القلق . فازمة الاقتصاد العالمي آخذة في التغلغل والتفاقم ، ولا غرو في ذلك فهي ليست بمنأى عن تدهور البنية السياسية الدولية .

لقد تحول النظام الاقتصادي الدولي الى مصدر لانعدام المساواة وساحة مفضلة لاستمرار علاقات السيطرة فأصبح فريسة لتقلبات شديدة . وان الارتجاجات التي تزلزل كيان الاقتصاد العالمي لتنهض دليلا على الحدود الحقيقية لنظام مقضي عليه بالزوال لأنه غير مكيف مع ما لثني البشر من احتياجات وضرورات في مجال التنمية . والطابع الهزيل للتدابير الجزئية التي تقترحها البلدان المتقدمة النمو ليس سوى علامة أخرى على ما يعاني منه نظام اختلت موازينه الرئيسية وهيكله الأساسية .



وازاء هذه الخلفية لا عجب أن يستمر تدهور الحالة الاقتصادية في البلدان النامية .  
وان التقييمات التي تجرى دوريا لتدلنا على مدى استشرء الفقر وشدة فتك الجوع .  
ان التخلف الذى يعاني منه ثلثا البشرية يمثل أحد الملامح السائدة في عالم اليوم .  
والآفاق القاتمة الناتجة عن استمرار اتباع الاتجاهات الحالية في السنوات والعقود القادمة هي  
آفاق مشقة بالندر .  
وتزعزع الحالة الاقتصادية العالمية انما يبرز أكثر من أى وقت مضى ضرورة القيام باعادة  
هيكلية أساسية للاطر البائدة والقواعد الظالمة التي تحكم نظام العلاقات الدولية .

وفي هذا الصدد فان البلدان النامية لم تدرج جهدا من أجل احياء الحوار مع البلدان المتقدمة النمو ، على أن يكون حوارا شاملا ومسؤولا تراعى فيه الوقائع القائمة في بلدان العالم النامي ، والترابط المتزايد الذى أصبح يميز الاقتصاد العالمي ، حوارا ينصب على جملة المسائل الكبرى بطريقة متزامنة ومتماسكة ومترابطة ، حوارا يضمن أن يكون الاشتراك فيه عالميا وديمقراطيا وبذلك يجسد الهدف النهائي ألا وهو اعضاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الاقتصادية الدولية .

تلك هي الأسس التي استندت اليها بلدان عدم الانحياز ، ثم مجموعة ال ٧٧ ، في طرح المبادرة الخاصة بالمفاوضات الشاملة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ولقد لقيت هذه المبادرة قبول المجتمع الدولي بتوافق الآراء ، وكرسها القرار ٣٤/١٣٨ الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩ .

وفي حين أن عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني انتهت برصيد هزيل ، فان اعتماد ذلك القرار فتح باب الأمل في أن تبدى البلدان المتقدمة النمو في خاتمة المطاف الارادة السياسية للشروع في عمل مشترك له شأن وفيه علاج للجميع .

وطوال السنوات الثلاث الأخيرة أبدت مجموعة ال ٧٧ المرونة والانفتاح في الحوار ، مضطلة بدور نشيط وبناء في البحث عن أساس مقبول للجميع يتيح انطلاق المفاوضات الشاملة . ومنذ عام ١٩٨٠ ، وفي أثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية عشرة المكرسة للمسائل الاقتصادية ، ساهمت مجموعة ال ٧٧ بنشاط في صياغة اتفاق يمكن أن يلقي قبولا شبه اجماعي لدى المجتمع الدولي . ومنذ ذلك الحين بذلت جهود دؤوبة ، وطرحت مقترحات عديدة تأخذ بعين الاعتبار متطلبات الاقلية التي تخلفت عن الانضمام الى توافق الراى .

وهكذا أخذت مجموعة ال ٧٧ زمام المبادرة وتقدمت باقتراح يتضمن ثلاثة اختيارات بغية التمكين من الشروع في المفاوضات الشاملة على سبيل الاستعجال . ولسوء الحظ رفضت هذه الاختيارات الثلاثة ، وقد حدث ذلك دون التفاوض بصورة حقيقية . وعلى الرغم من هذا الرفض قامت مجموعة ال ٧٧ تحديها روح البناء ، باتخاذ مبادرة جديدة ، عاقدة الأمل أن يكون من شأنها أن تنزل جميع العقبات التي تعترض الشروع في اجراء المفاوضات الشاملة .

ولقد كان هذا الاقتراح يستهدف التراضي الى أقصى حد ، ومع ذلك رأت البلدان المصنعة من اللازم أن تدخل مجموعة تعديلات عددها أربعة . وعكفت مجموعة ال ٧٧ على هذه التعديلات بالدراسة المتأنية والمسؤولة ، معبرة بذلك مرة أخرى عن استعدادها للتشاور الخصب ، وقبلت تعديلين كاملين بنصهما من التعديلات الأربعة المقترحة .

على أنه لما كان الجزء المتبقي من التعديلات المقترحة يتعارض مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٣٨ / ٣٤ ، كإطار سياسي للمفاوضات الشاملة ، كما أنه كان يهدد التوازن الدقيق بين الدور المركزي للجمعية العامة في إجراء المفاوضات الشاملة والدور الخاص للوكالات المتخصصة فإن مجموعة ال ٧٧ لم تستطع قبول التعديلين الآخرين . ولذلك فإننا نأمل في خاتمة المطاف أن الاقتراحات القائمة على التراضي والمقدمة من مجموعة ال ٧٧ سوف تلقى القبول .

في هذه المرحلة التي تمر بها العلاقات الاقتصادية الدولية ، وإزاء المآزق الذي يوجد فيه الحوار بين الشمال والجنوب ، أصبح للتعاون بين الجنوب والجنوب أهمية خاصة . فالتعاون بين الجنوب والجنوب ، إذ يمثل منهجا موازيا ومكملا للحوار بين الشمال والجنوب إنما يدخل ضمن إطار المهمة الكبرى الخاصة بإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وفي هذا السياق فإن البلدان النامية رسمت الاطار وحددت الوسائل التنفيذية من أجل التعزيز المستمر لاستقلالها الذاتي الفردي والجماعي . وبذلك وفرت مجموعة ال ٧٧ أساسا جديدا لتعزيز تضامنها ، إدراكا منها بأن قوتها تكمن في توحيد صفوفها وفي انسجام منهجها .

وبعد مضي عام على اعتماد برنامج عمل كراكاس ، بدأ تنفيذه بإيمان وتصميم يذكيان كبار الآمال .

في ظل هذه البيئة الدولية ، احتفلت بلدي الجزائر بمرور عشرين عاما على استقلالها الذي نالته عندما كتبت لها النجاة من خسوف دام أكثر من قرن . وبعد أن استردت الجزائر كامل صفات الدولة ، شرعت في تعزيز استقلالها السياسي بتهيئة الاستقلال الاقتصادي . وحرصا من الجزائر على سيادتها التي استردتها بثمن غال ، واهتماما منها بالتعاون الدولي المتبادل المنافع ، فقد اختارت لنفسها سياسة خارجية تحكمها المبادئ وتشكلها وحدة المصير التي تنبثق من انتمائها ذي الأركان الأربعة ، وهي العالم العربي وأفريقيا والعالم الاسلامي ودول عدم

الانحياز . وفي الوقت ذاته فقد قننت في ميثاقها الوطني ودستورها الدواع الأساسية التي تحرك نشاطها الدبلوماسي الذي يستهدف السلم والتنمية بكل ما لهما من ترابط حميم، ويستلهم مبادئ الأمم المتحدة كخط منيع لا تتجاوزه في تصرفاتها .

وبعد ان اكتشفت الجزائر من جديد فوائد السلم جعلت تلتزم على صعيد المنطقة الواقعة فيها ، يحدوها حسن النية ، بسياسة حسن الجوار الايجابي وتكرس مبدأ حرمة الحدود ، ومن ثم تنادى بالتنسيق السياسي والتعاون على اوسع نطاق . ولقد تواصل هذا المنهج بفضل التمسك الثابت بالوحدة العربية والوحدة الافريقية ، وبفضل الجهود الرامية الى ارساء قواعد تضامن فعلي وتكامل منسجم بين الولايتين .

والجزائر اذ ضمت صوتها الى صوت فئة المضطهدين ، التي كوّنت داخلها قناعات ثابتة وصداقات وطيدة ، واذ ضمت صوتها الى صوت فئة المحرومين الذين تشاركهم ظروفهم وامانيهم ، انما تسعى الى اقامة علاقات دولية مجردة من كل روابط السيطرة والاستغلال . وهي تواظب على ذلك في الامم المتحدة وفي التجمعات الاخرى التي تنتسب اليها .

ولما كانت الجزائر من الاعضاء المؤسسين لحركة عدم الانحياز ، فقد جعلت من عدم الانحياز التزاما واضحا ومرجعاً ونظاماً من القيم تستوحي منها سلوكها وتحدد مواقفها على اساسها ، واثقة في المستقبل العظيم لهذه الحركة الذي يؤكد الواقع العالمي ، المكان المحدد الذي تحتله ويشهد على صحة مذهبها . وفي هذا الصدد ، تعرب الجزائر عن عميق اقتناعها بان انعقاد مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز في نيودلهي قريباً ، سوف يساهم في تعزيز تماسك الحركة وقدرتها على العمل ، وفي تأكيد الدور الذي تضطلع به على المسرح الدولي .

ان تقييم الجزائر لدور منظمتنا ، منظمة الامم المتحدة ، ينبع من نفس المنهج ويدخل في اطار نفس المنظور .

ومن المؤكد أن أحدا لا يمارى في ان منظمة الامم المتحدة لعبت دوراً ايجابياً عموماً ، اذا نحن أولينا الاعتبار الواجب للحدود المفروضة عليها سواء بحكم طابعها أو بحكم ارادة الدول التي تتكون منها . وان ما احرزته من تقدم في مجال اكتساب الصبغة العالمية ، انما يشهد على النظر اليها باعتبارها منبراً فريداً لتنسيق الجهود من أجل ايجاد حلول لمشاكل عالمنا .

غير أن ما نراه من نواحي عجز عديدة ، تشرف على أن تكون حالة من الشلل ، إنما تتطلب التفكير المسؤول في مصير منظماتنا ، وهو ما يدعونا إليه أيضا تقرير السيد الأمين العام عن أعمال المنظمة .

والواقع أنه لم يعد يمكن تجاهل المطالبة بإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ، أو تجاهل الاهتمام المشروع بتعزيز دور الأمم المتحدة لكي ترتفع المنظمة إلى مستوى مسؤولياتها الفريدة في مجال السلم والأمن الدوليين .

وإذا كان الأمين العام قد أبرز نواحي القصور التي تعاني منها منظماتنا ، فذلك إنما يؤكد سداد الموقف السياسي لأكثرية كبيرة من الدول الأعضاء من الطريقة الحالية التي تسير بها الأمم المتحدة . ومن جهة أخرى فإن قسوة الرأي العام العالمي في الحكم على المنظمة جديدة بأن تلقى منا كل الاعتبار ، من حيث أنه لما كانت الأمم المتحدة تقوم على مبادئ

أمنت بها شعوبنا فسيكون من الخطورة بمكان عدم احترامها .

وفي مقدمة عوامل جمود المنظمة ، أنها حين تصبح محط الانظار وقت تفاقم الاخطار ، يتم اللجوء إلى سوء استخدام حق الاعتراض أو الفيتو ، وهو ما ينهض شاهدا على الثغرة القائمة اليوم بين روح الاجماع ، والطريقة التي تطبق بها .

وإزاء هذا التطور الذي يزداد يوما بعد يوم من التشكيك في جدارة الأمم المتحدة بالثقة فيها ، وفي فعاليتها ، أصبح من الملح أن يعيد المجتمع الدولي تقييم نظام العمل في مجلس الأمن ودراسته من زاوية سياسية ومن زاوية أخلاقية صارمة ، من أجل القيام فوراً برد الاعتبار إلى وجود هذا الجهاز ، بالرجوع إلى ما وجد له أصلاً .

وانذاك سوف يتسنى ظهور حيوية الأمم المتحدة وقد رتها على أعلاء المبادئ التي تستمد منها قوتها الأدبية وذلك بقدرتها على إقامة سلام عالمي حقيقي وصيانتها .

إذا انطلقت هذه الدورة من تصميم حقيقي من جانب الدول الأعضاء على أن تجعل فعلاً من الأمم المتحدة مركزاً لتفسيق جهودها في سبيل غايات مشتركة ، وإذا ترجم الأقوياء من هؤلاء الأعضاء هذا التصميم إلى تغيير ما بأنفسهم وتغيير سلوكهم ، فسيكون هناك بعض ما يغري شعوبنا بأن تؤمن بالمستقبل العظيم الذي ينتظر منظماتنا .

السيد فوليو خيمينز (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد

الرئيس ، يسعدني ان أنضم الى الاعراب عن السعادة بمناسبة انتخابكم . ان سجلكم الحافل يجعلكم أهلا لشغل هذا المنصب المرموق لكي تقودوا باقتدار ومهارة أعمالنا المعقدة .

كذلك يسعدني جدا ان رجلا من امريكا اللاتينية طلب اليه ان يصبح امينا عاما لمنظمتنا . انه يستحق شهرته بجدارته . وان انتخابه لا يعتبر تنويجا فحسب لحياة قضاها في خدمة المصلحة المشتركة والوثام بين الدول ، بل يعتبر ايضا بداية لمواجهة جديدة تجتاح امريكا اللاتينية بأسرها ، وتوحي بان شعوب منطقتنا سوف تلعب دورا مشرا ونشطاً وقويا ومتعاوناً في الشؤون العالمية ولا سيما في الامم المتحدة . ان ما أنجزه الأمين العام في هذه الفترة القصيرة ، امر يستحق التشجيع . ان تقريره السنوي يتناول مباشرة امورا على جانب كبير من الاهمية بوضوح ودقة . كما انه يتضمن ملاحظات قيمة جدا وصريحة وسديدة .

ان قيادة الامين العام لهذه المنظمة تسير تماما في الاتجاه الذى تشعر حكومتى بانه ينبغي على الامم المتحدة ان تسلكه . ولكي تستعيد الامم المتحدة الكثير من الثقة التي فقدتها ، لا سيما ثقة الرجل العادى في الدول الاعضاء في هذه المنظمة ، فانه من الضروري ان تشارك تلك الدول بصورة اكثر مباشرة ، وبافق اوسع ، لكي تمنع وقوع الصراعات العنيفة وتحللها في وقت نجد فيه ان العنف الذى لم يكبح يتطلب منا ان نكرر من جديد التزامنا بالسلام ، الذى قطعته الدول على نفسها عندما وقعت على الميثاق .

ان العنف يجعل من المستحيل علينا ان نحقق هذا السلام عن طريق الاقناع ، او الوساطة ، او المساعي الحميدة ، وينبغي على الدول الاعضاء ان تبذل جهودا خاصة ، تعتمد على الايمان القوى والافعال المتسقة معه للتأكد من ان الاليات التي وردت في الميثاق ستستخدم لمنع الصراعات وحسم ما يظهر منها . فضلا عن هذا ، فان عليها واجبا فسي القيام بذلك ، وهو واجب قانوني ، وواجب ادبي ايضا . وان تكرار الفشل في احترام أهداف الميثاق انما يثير فقط خيبة الامل في الامم المتحدة ، في الوقت الذى نجد فيه ان الحاجة تقتضي اتخاذ اجراءات من قبل الامم المتحدة لكي تلتطف سلوك اعضائها . ويبدو ان هذه الدول في قبضة قوى سلفية تعد وصمة للقرن العشرين . الا ان القرن العشرين قرن ينبغي ان يذكر على انه واحد من أهم القرون في تاريخ البشرية لانه قد شهد منجزات رائعة ينبغي ان تستخدم لكي تحرك الانسان قدما الى الامام في سعيه ، وجهوده التي لا تكل ، لكي يبلغ مستويات عليا ، ولكي يعيش في سلام .

وان حكومة بلادى بطبيعة الحال ، تدرك الصعاب التي تعترض سبيل تحقيق هذا الهدف ، ولا سيما في الوقت الحالي ، الذى تسوده النزاعات الوطنية المحمومة ، بدلا من الاتجاهات النبيلة ، والأهداف والمبادئ العالمية التي نلتزم بها في الامم المتحدة . ومما لاشك فيه ، أن كل واحد فينا هنا ينبغي عليه أن يبذل جهدا ، وجهدا بارزا جدا ، لكي نوقف هذه الموجة المدمرة من العنف التي تهز العالم ، رغم وجود نظام عظيم يضم المؤسسات الدولية ، ومركز هذا النظام هو الامم المتحدة ، وهو نظام مكرس لاقامة الوثام العالمي .



ونجد أن شعوب العالم تخضع عندما يجرى تجاهل الامم المتحدة بشن الهجمات الحربية السافرة ، وحرب العصابات ، والارهاب ، والتعذيب ، والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول . كما ان شعوب العالم في حقيقة الامر تعاني عندما لا يتاح للامم المتحدة ان توقف قمع الحركات الديمقراطية التي تسعى عن طريق الوسائل السلمية الانتخابية الى تغيير الظلم الاجتماعي والاقتصادي في الهياكل الحالية .

وان انتهاك حقوق الانسان وانتهاك الحقوق المدنية ، والسياسية ، والاقتصادية والاجتماعية ، والثقافية ، ينبغي أن يلقي أولوية واهتماما كبيرا من قبل الامم المتحدة . ان ما نحن بحاجة اليه هو عمل أكثر قوة وحزما ، لأننا قد تعدينا مرحلة مجرد الاعلانات والبيانات التي نحاول فيها ان نحدد هذه الحقوق . والان ، وبصورة واقعية ، وباحساس باهمية هذا الموضوع وعالجته ، ينبغي ان نبذل جهدا لكي تطبق الصكوك الدولية التي وضعت لكي تعزز الحريات الأساسية للأشخاص في كل مكان .

وفي هذا الصدد ، يجدر بنا أن نؤكد على واحدة من أهم الثورات التي حدثت في العقود الثلاثة الماضية ، وهي ثورة لم تلحظها بدرجة كبيرة أغلبية شعوب العالم . وانني اشير بطبيعة الحال ، الى حقيقة هي أنه قد تم الاعتراف في النهاية بأن الفرد يدخل في اختصاص القانون الدولي العام ، ويمكن له ان يلجا الى الجهات القضائية المسؤولة عن حماية حقوق الانسان ، عندما لا تكون هناك على الصعيد الوطني محاكم مسؤولة ، او اذا كانت هذه الجهات القضائية تتسم بعيوب خطيرة ، وفي اطار الامم المتحدة ، ينبغي ان تعزز اللجنة المعنية بالعهد بين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ، وينبغي قبل كل شيء أن يتم التصديق على البروتوكول الاختياري . ويجب أن يتم التصديق والتوقيع على كلا الصكين من قبل كافة أعضاء الامم المتحدة ، لان هذا سوف يعود بالفائدة على الفرد العادي في الشارع في كل دول العالم ، ويعتبر انتصارا لحريات الفرد له اثاره البعيدة .

واننا نمثل هنا مواطني العالم ، وبالتالي فانه ينبغي أن نحظى بثقة هؤلاء الذين نمثلهم ، وعندما لا يحصل الفرد على حريته فانه ينبغي علينا توعيته للسبل التي يجب أن

يسلكها لكي يحصل على هذه الحرية ، وأن نضغط على الحكومات لكي تلتزم بالتعهدات التي قطعتها على نفسها عندما قامت بالتوقيع على ميثاق الامم المتحدة . وينبغي علينا أن نتذكر ، بأن حقوق الانسان والامم المتحدة مرتبطان ارتباطا وثيقا . ولولم ترد هذه الحقوق في ميثاق الامم المتحدة ، لفقدت منظمتنا سمتها الأساسية التي تجعلها مختلفة عن أية منظمة كانت قائمة قبل عام ١٩٤٥ ، والتي تجعل بإمكانها أن تكافح ضد ويلات الحروب .

وينبغي علينا أن نتخذ نفس الموقف بشأن الصكوك الدولية الاخرى المتعلقة بحماية حقوق الانسان ، مثل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري ، ولا سيما (الفصل العنصري) . وان الاجراءات التي تستخدمها لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة - وكوستاريكا عضو في هذه اللجنة - يجب أن تحسن . فينبغي أن تجرد هذه اللجنة من كل المصالح والمؤثرات السياسية التي تؤدي في كثير من الحالات الى النيل من اعمالها وتعويق مداولاتها ، وهذا امر يمس بمصالح الالاف من الافراد الذين يتوقعون الحماية من هذه اللجنة بوصفها الملاذ الاخير لحمايتهم من التعرض لتعسف الحكام .

ان حكومة كوستاريكا تشيد بمقرر تحويل شعبة حقوق الانسان الى مركز . ونحن نعتقد أن هذا المقرر يعكس الرغبة في حماية الحريات والدفاع عنها بطريقة افضل عن طريق تحسين الصكوك القائمة والتوصل الى صكوك جديدة على أساس الخبرة . وعلى سبيل المثال ، فاني قبل أن أتبوا منصبي الحالي شرفني ان عُينت من قبل لجنة حقوق الانسان ومن الامين العام للعمل مؤخرا في مناسبتين في دولة افريقية مقررا اولا ثم خبيرا ، وكنت اتعاون مع حكومة هذا البلد في تحسين المؤسسات التي تحمي الحريات الاساسية ، بعد ان عانى هذا البلد كثيرا من ديكتاتورية طاحنة . ولحسن الحظ ، احرزت نتائج ايجابية جدا .

وانني اذكر هذا لوضح انه يمكن للجنة ان تتوصل الى مسالك جديدة للاضطلاع بمهامها الهامة ، ولان ذلك يلقي اضواء جديدة على مبادرة كوستاريكا بانشاء منصب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان . ولقد أثبتت التجربة أنه عندما تكون مداوات الامم المتحدة واجراءاتها مرنة ومتنوعة في الاضطلاع بمهامها الاساسية في تعزيز حقوق الانسان وحمايتها ، فان هذه الحقوق سوف تتم حمايتها على نحو أفضل . وعندئذ ، فان الكثيرين سوف يتفهمون الدور الذي تنهض به هذه المنظمة وأهدافها وما تحاول أن تحققه . وسوف يتشجع الأفراد أيضا ويواجهون ، بعزيمة أقوى ، الشدائد والالام ومحاولات الاذلال التي يتعرضون لها يوميا في جهادهم لكفالة احترام كرامتهم من قبل أولئك الذين يحكمونهم .

ان حقوق الانسان جميعها هامة ، وبغيرها فان السلم الدولي لن يكون سوى وهم . ومع ذلك ، أود في هذه المناسبة أن أنوه خاصة بحق التصويت وحق العمل والحق في الحياة . كما أود أن أدلي بملاحظة عامة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع أيضا بدور رئيسي في المهمة السامية ، مهمة خلق مجتمع من الأمم يكون خاليا من التوتر . وبهذه الطريقة سوف نحارب التاكل الراهن للجهود الرامية الى دعم السلام . ان حقوق التصويت يكفل حق المشاركة السياسية في جميع المجالات وعلى شتى المستويات . ويجعل بالامكان لشعوب العالم أن تكون القائمة بصورة صادقة على مصائرهم بدلا من ان يجرى ذلك عن طريق الفئة القليلة التي تستولي على السلطة وتحتكر تمثيل هذه

الاجلبية متذرة بعدم قدرة أولئك الذين يعرفون جيدا احتياجات الامة والذين يمكنهم تعزيز شخصية الامة واظهار مزيد من الذكاء في تحقيق الرفاهية العامة . ان حق التصويت بصورة خاصة يجعل بالامكان المشاركة الجماعية في اختيار الحكام . ان حق تقرير المصير الذي كرسته الامم المتحدة في عدد من أكثر الوثائق أهمية ، انما يتحقق نتيجة للتصويت . وليس هناك من بديل في هذا الصدد للانتخابات الحرة النزيهة . ولا يمكن بالقطوع للاجراءات التعسفية مثل الارهاب وحرب العصابات ان تحل محل الحق في التصويت . ان الارهاب وصمة في جبين المجتمع الحديث وان كان له في الواقع تاريخ طويل . ونجد ميلا بين القوى الشمولية المستبدة الى متابعة الارهاب كوسيلة للنضال الاجتماعي . ولكن لحسن الحظ يكون رد فعل البشرية قويا ضد أى تبرير من هذا النوع للعمل السياسي والاجتماعي ، وبدلا من ذلك فان البشرية تنادى بالنضال الديمقراطي دعما لكرامة الانسان ، ولا سيما أولئك الذين استبعدوا من الانتاج في المجتمع . وينبغي أن نفيد من هذا التصرف الصحي بغية وضع الأساليب القانونية السليمة على الصعيدين الوطني والدولي للتعامل مع هذا التهديد الخطير للسلم .

وقد اكتسبت حرب العصابات ، ولها تاريخ طويل ، أهمية كبيرة في العصور الحديثة . وفيما يتعلق بموضوع حرب العصابات ، نجد أحيانا قدرا كبيرا من المشاعر المختلطة ، فعندما يتعلق الأمر بشعب يمارس حقه في الثورة فانها غالبا ما تعتبر الملجأ الاخير في الدفاع عن حرياته الأساسية . ولكن من ناحية أخرى عند ما يكون الحق في التصويت احتمالا قائما ؛ وعند ما تكون هناك سبل أخرى تكفل تسيير الديمقراطية بيسر ، فعندئذ تبدو حرب العصابات أداة شمولية تقوض دعائم المجتمع بطريقة عميقة لا يجدى معها الاصلاح . ولهذا السبب ، فانها تعتبر حليفا للفوضى التي تدمر أى جهد لخدمة المصلحة العامة .

لذلك ومن اجل أن تحل الأصوات محل الرصاص ، تقرر في اجتماع وزراء الخارجية الذي عقد في الرابع من هذا الشهر في سان خوسيه بكوستاريكا انشاء جهاز للتشجيع والمشورة في موضوع الانتخابات الديمقراطية بهدف كفالة قيام نظام انتخابي في كل أرجاء

القارة . ويرمي هذا الجهاز الى دعم هذه العملية وتعزيزها في أمريكا ، وتوفير المشورة للبلدان التي تطلبها في ممارسة هذا الاجراء .

لقد اثارت الاحداث المأسوية الاخيرة المتعلقة باتحاد " التضامن " الشجاع في بولندا الرأي العام العالمي فيما يتعلق بموضوع حق العمل . وتعتقد كوستاريكا ان على الامم المتحدة التزاما بتعزيز حق العمل وغيره من الحقوق المرتبطة به مثل حرية انشاء اتحادات عمالية مستقلة عن الحكومات . وتقترح حكومة بلادي أن تقوم الامم المتحدة بالاعداد لنسبة على مستوى عال لكي تبحث بعمق المبادئ الرائعة التي وضعها قداسة البابا يوحنا بولس الثاني في منشوره البابوي المعنون "Laborem Excerens" اسهاما منه في دعم السلام . وسوف يشير هذا المنشور اهتمام الشعوب ولعله يكفل توصل الحكومات الى مقررات سليمة لتخفيف حدة التوترات التي تؤدي الى الظلم الاجتماعي وتزيد من التهديدات الخطيرة للسلام . واذا قبلت الامم المتحدة بفكرة الندوة هذه ، فان حكومة كوستاريكا تعرض عاصمتها لتكون مقرا لها .

ينبغي أن نأخذ في اعتبارنا التفكير الأساسي لعداسة البابا ، وأعلى الأقل هذا الجزء الأساسي :

" أن الالتزام بالعدالة ينبغي أن يرتبط ارتباطا وثيقا بالالتزام بالسلم في العالم المعاصر " .

وهذا مرتبط بدور العمل والعامل في السعي من أجل السلم :

" أن عمل الانسان هو المفتاح ، وربما كان المفتاح الأساسي لكافة المسائل الاجتماعية ، إذا ما حاولنا أن نراه حقا من زاوية رفاهية الانسان . وإذا كان الحل ، أو بالأحرى ، الحل التدريجي لهذه المسائل الاجتماعية ، التي يتكرر حدوثها بصورة مستمرة وتصبح أكثر تعقيدا ، يكمن في اتجاه " الحياة الأكثر انسانية " ، إذن هذا المفتاح ، وهو العمل الانساني ، يكتسب أهمية أساسية وحاسمة " .

وفضلا عن ذلك ، هناك مبدأ رئيسي آخر ، أوضحه جون بول الثاني ، ينبغي التأكيد عليه هنا أيضا ، ألا وهو القيمة الاخلاقية للعمل .

" وهذا يرتبط ارتباطا تاما ومباشرا بحقيقة أن من يقوم بهذا العمل هو انسان ، شخص واع حر ، أي بعبارة أخرى ، شخص يتوصل الى المقررات بنفسه " .

وهنا يتوقف بابا العمال ليركز على البعد الذاتي للعمل ، النابع من كرامة هذا العمل :

" أن الأساس لتحديد قيمة العمل الانساني ليس في المقام الأول نوع العمل الذي يؤدي ، بل حقيقة أن من يقوم بهذا العمل هو انسان " .

وهناك أيضا بعض الأفكار الأخرى المضيئة بالمثل ، التي سأوجزها الآن فيما يلي :

أولا ، رفض التفكير المادي و " الاقتصاد " الذي يشبه العمل بالسلعة ، وهو مصدر الاستغلال للانسان منقطع النظر حتى في عصرنا هذا ، الذي خفف فيه من مفهوم الرأسمالية المطلق . ومن ثم ، ينبغي اتباع نهج آخر ، أي النهج الذي ينظر الى الانسان العامل ، " وفقا للكرامة الحقيقية لعمله ؛ أي كمنتج ومستهلك على حد سواء " ، وبناء على ذلك ، اعتباره الفايضة الحقيقية لأية عملية انتاجية " . ثانيا ، تعزيز تضامن العمال ، ليس فقط لأن هناك أنواعا عديدة

مختلفة من العمل ، أولا انه مازالت هناك مظالم كثيرة تنبع من النظام السياسي الاجتماعي الليبرالي ، لكن أيضا لانه :

"على الصعيد العالمي ، ان تطوير الحضارة ووسائل الاتصال ، قد جعل من الممكن أن يكون هناك تشخيصا أكثر اكتمالا لمعيشة الانسان ، وظروف العمل في كافة أنحاء الأرض ، وأوضح أيضا أن هناك أشكالا أخرى للظلم ، أكثر بكثير من تلك التي أدت في القرن الماضي ، الى قيام اتحادات العمال من أجل تضامن له طابع خاص في عالم العمال . وقد حدث هذا في البلدان التي قامت فعلا بعملية معينة للتشـمـورة الصناعية ، وهو صحيح أيضا بالنسبة للبلدان التي يتكون العمل فيها أساسا من فلاحـة الأرض ومن مهن مشابهة " .

ثالثا ، ان العمل ، في الوقت الذي يعزز فيه النظام الهرمي للواجبات ، هو أيضا : "مصدر حقوق للعامل . هذه الحقوق يجب بحثها في اطار واسع لحقوق الانسان ، وهي حقوق أساسية " .

وقد استه يدافع أيضا عن الحق في الاتحاد من أجل الدفاع عن المصالح الحيوية " للرجال الذين يعملون في مختلف المهن " .

وفضلا عن ذلك ، فقد أثار الحق في الحياة - ولا يزال يثير - جدلا ومناقشات كثيرة في جميع البلدان فيما يتعلق بموضوع عقوبة الاعدام . والأم المتحدة ليست بمنأى عن هذه المناقشة الهامة ، كما أوضحت ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . ولكي نلقى مزيدا من الضوء على موضوع عقوبة الاعدام ولنربطه - كما ينبغي له أن يكون مرتبطا - بالنضال من أجل حماية حقوق الانسان الأساسية ، فان حكومة كوستاريكا قد عقدت مؤتمرا عالميا للاحتفال بالعيد المئوي لالغاء عقوبة الاعدام في كوستاريكا .

ان حكومة كوستاريكا ، وشعبها يحدوها الأمل في أن يشتركا في هذا المؤتمر . ونحن نود أن نخلق المناخ الذي من شأنه أن يؤدي الى الغاء هذه العقوبة القاسية التي كثيرا ما يقترن تطبيقها بالخطأ والتعسف . وكوستاريكا سوف يكون لها عظيم الشرف اذا ما أمكن للأمين العام

السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، أن يحضر افتتاح هذا المؤتمر في كانون الأول / ديسمبر القادم . كما تؤيد حكومة بلادي أيضا الجهود التي تبذلها جميع البلدان التي تطالب بإلغاء عقوبة الإعدام وبصفة خاصة الجهود التي يبذلها وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية والسويد .

وكما أكدت فعلا ، أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليست أقل أهمية ، وتستحق منا كل اهتمام . أن المقارنة بين تلك الحقوق ، والحقوق المدنية والسياسية ، تلك المقارنة التي كانت صالحة فيما مضى بهدف التأكيد على الحقوق المدنية والسياسية ، قد انتهت عصرها . فقد تم الاعتراف اليوم بصفة عامة ، بأن التمتع بالعدالة الاجتماعية في حرية أمر لا غنى عنه . لكن إذا ما أريد التمتع بالحقوق الاقتصادية ، والثقافية ، والاجتماعية التي وردت في العهد الدولي للأمم المتحدة ، فإن ذلك يتطلب إجراء تحويلات في هيكل الدول ، وهذا أمر تحقيقه أصعب من التغييرات المطلوبة للتوصل إلى التمتع بهذه المجموعة الأخرى من الحقوق ، إذ أن هذه الهياكل هي مخلفات الامتيازات الكريهة للقلائل ، التي كانت ولا تزال ضارة بالكثرة التي لا تملك شيئا . وهي تمثل أيضا أشكالا قاسية للقمع ، ربما أكثر قسوة ولا إنسانية من تلك التي ولّدها الافتقار إلى احترام الحرية والحقوق الأساسية للأفراد والمواطنين ، لأنها كثفت من آلام وبأس الأضعف وعلاوة على ذلك ، أن التغييرات اللازمة للتوصل إلى التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، تتطلب المزيد من الوقت ، والمزيد من الموارد المالية والتكنولوجية ، فضلا عن أنها تتطلب قدرا أكبر من توافق الآراء الدولي والوطني وله طبيعة أكثر صلابة . ولهذا السبب ، يتعين على الأمم المتحدة نفسها أن تظهر للدول الأعضاء أنه هنا أيضا توجد أسباب حقيقية للاستياء تؤثر على السلم العالمي بطريقة مباشرة وقوة مدرة . وهكذا ، يمكن أن تصبح الحكومات أكثر اهتماما بالإصلاحات الاجتماعية المطلوبة .



تهتم حكومة كوستاريكا أيضا بمشكلات أخرى تعترض سبيل السلم . وببلاغة عظيمة تفهون ما أستطيعه أشار الممثلون الموقرون الى التطورات الوخيمة التي شهدتها الاقتصاد العالمي ، والتي كانت لها آثار مدمرة على رفاهية وتنمية وتقدم الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وأود اليوم ، أن أضم صوتي الى تلك الاصوات القوية التي تكلمت منذرة بهذا الوضع القائم وبصفة خاصة أود أن أبرز الموقف السائد في امريكا اللاتينية .

لقد كان ( ١٩٨١ ) من أسوأ اعوام فترة ما بعد الحرب من الوجهة الاقتصادية . ان كل المؤشرات تشير الى انه سوف يحدث في المستقبل مزيد من التردى . ان الركود في اقتصاداتنا والتضخم الجامع الذى تتسم به معظم اقتصاداتنا وتدهور معدلات التبادل التجارى والاختلالات الخطيرة في موازين المدفوعات التي تصاحب هذا الركود ، كل ذلك ينال من السلم الاجتماعى ويجعل من الصعوبة بمكان أن نتوصل الى حلول سياسية ديمقراطية لخدمة مصالح عدد كبير من البلدان .

ترى منطقنا أن ديونها الخارجية قد تضاعفت في حوالي ثلاث سنوات ، وهي اليوم تروى على الـ ٢٤٠ بليون دولار . وجاء هذا نتيجة لمحاولة استبدال الكساد في الصادرات بسبب ضعف الطلب من قبل البلدان المتقدمة وتدفع رأسمال الى الداخل بأسعار فائدة مرتفعة للغاية . وفي هذه الظروف ، فانه من المؤسف ألا نجد اليوم الاتفاق السياسى الذى يحظى بتوافق الآراء لكي نشرع في اجراء المفاوضات العالمية الشاملة لهذه المشاكل . وادراكا لهذه المشكلات الهيكلية التي تتسم بها العلاقات الاقتصادية الدولية ، والتأكيد على ضرورة اجراء هذه المباحثات الشاملة لهذه المشكلات ، فاننا نشارك رأى أولئك الذين ينادون بضرورة اتخاذ اجراء على المدى القصير لمنع الانهيار الكامل للاقتصادات الضعيفة .

ولهذا السبب ، فانه من الضرورى أن نشرع في العمل على أساس برنامج عاجل يتضمن من بين أمور أخرى ، اتخاذ الاجراءات التالية : أولا ، مبادرات لزيادة تدفقات التجارة مع ازالة الحواجز التي تعترض سبيل صادرات البلدان النامية وعن طريق تبادلات أكبر فيما بين بلدان الجنوب ؛ ثانيا ، انشاء صندوق تعويضي يحد من ضغط تدهور شروط معدلات التبادل التجارى ؛

ثالثا ، توفير حماية أكبر في البلدان النامية للاستثمارات المشتركة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ؛ رابعا ، زيادة ، على أسس سخية وغير مفرضة ، في تدفق الموارد الى الهيئات المتعددة الأطراف للتمويل والتعاون التكنولوجي ، وذلك لتحسين السيولة لدى البلدان النامية ؛ خامسا ، تعزيز التسامح والتفاهم في هذه الأجهزة الدولية فيما يتعلق بتطبيق التدابير الاقتصادية ، بطريقة تسمح بايجاد توازن أفضل بين أهداف إعادة التنشيط والاستقرار .

ونود أن نؤكد على أن اعتماد برنامج مثل البرنامج الذي ذكرته ، لا ينبغي أن يعتبر بديلا لبذل جهد أرحب يؤدي الى انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ومع ذلك ، فإننا نعتقد ان هذه التدابير ان تتماشى مع روح النظام الجديد ، سوف تسهم في ايجاد مناخ يقود الى نجاح راكد للمبادرات المتعلقة بالتغييرات الهيكلية التي نرغب فيها ، والتي تساعد على ايجاد الظروف الضرورية ، رغم انها قد لا تكون كل الظروف اللازمة ، لاقرار السلم والأمن اللذين تستحقهما شعوبنا .

وفي هذا الشأن ، فان اجتماع وزراء الخارجية الذي عقد في سان جوزي في الرابع من هذا الشهر أثار :

" . . . اهتمام البلدان الصناعية الديمقراطية الى الحاجة لزيادة التعاون مع البلدان الديمقراطية في المنطقة ، بمبادرات جسرة فعالة ، مما يسهم في الجهود التي تؤمن الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية التي تقوم بها الدول المهتمة في المنطقة " .

وفضلا عن هذه الجهود التي ذكرتها هناك بطبيعة الحال أسباب أخرى كثيرة تجعل الصورة العامة للعلاقات الاقتصادية الدولية صرة معتمدة . ان الموقف في الشرق الأوسط يتطلب أن نكرس أنفسنا للتخلص من عبء التحيز الثقيل وعوائق الماضي وأحداثه سعيا من أجل السلم في هذه المنطقة الممزقة . تأمل حكومة بلادي أن تتمكن كل دول الشرق الأوسط من أن تحدث التغييرات وأن تتوصل الى ابرام الاتفاقات الضرورية للتوصل الى سلم دائم مشرف ، يضمن سيادة وأمن وسلام ورفاهية كل دول المنطقة . وينطبق هذا بصورة خاصة على شعب لبنان النبيل ، الذي

يستحق أن تتاح له فرصة العودة الى ماضيه التليد . وفي نفس الوقت فان حكومة كوستاريكا على ثقة من أن المعاناة الطويلة التي عاناها شعب فلسطين النبيل ، سوف يسمح له في وقت ليس ببعيد ، أن يرى نهاية للوضع الحرج الذي يعيش فيه اليوم ، وعندئذ سوف يتمكن الفلسطينيون شأنهم شأن كل الأمم الأخرى في التمتع بالسلم والعمل أن تحترم كرامتهم وأن يتحقق لهم العيش في وئام مع جيرانهم ، وأن يتم الاعتراض بغضائهم على الصعيد الدولي .

وبالنسبة للشعبين المغلوبين على أمرهما في جنوب افريقيا وناميبيا فان بلادى تأمل نفسي أن تقترب ساعة استقلال هذين الشعبين . ولتحقيق ذلك ، نانه لابد أن تتم مشاركة أكثر قوة من قبل المجتمع الدولي بتشجيع وإرشاد الأمم المتحدة .

تود حكومة بلادى أن تعرب عن رضاها عن الجهود البناءة التي قامت بها جمهورية كوريا الديمقراطية حتى يتم توحيد شطرى كوريا عن طريق المقترحات التي تقدمت بها هذه الدولة مؤخرا ، وهي تتشئ مع أهداف ومقاصد الأمم المتحدة ، وفيما يتعلق بتوحيد شطرى كوريا .

تقدر كوستاريكا ما يتحلى به شعب جمهورية كوريا النبيل الصديق من حب للسلم وقدرة على العمل . وترحب كوستاريكا بأن جمهورية الأرجنتين الشقيقة العزيزة ، قد بادرت بتقديم مطالباتها العادلة بجزر الطغيناس في محفل الأمم المتحدة هذا ، ونأمل بأن تكون المفاوضات مثمرة . ان اشتراك الأمين العام في الحوار وفقا لاقتراح كانت كوستاريكا من المشتركين في تقديمه ، انما هو ضمان بأن الاطراف ستتوصل الى اتفاق نهائي مشرف وسلمي .

وتعرب كوستاريكا عن القلق الذي تم الاعراب عنه في هذه القاعة ازاء ما يحدث في قبرص ،  
 وأفغانستان وكمبوتشيا ، حيث تستمر حالات الانتهاك لمبادئ الميثاق .  
 وأود أن أتناول الآن موضوعا أشار اليه بالتحديد الأمين العام في تقريره . أشير الى  
 ما أسماه " الاضطراب العنيف السائد في امريكا الوسطى " . ( A/37/1 ، ص ٤ )  
 منذ أكثر من أربعة عقود مضت ، تنبأنا نحن - القطاعات الديمقراطية التي تدعم التغيير  
 الاجتماعي والحرية في امريكا الوسطى - بالأزمات الراهنة في المنطقة . وكانت تنبؤاتنا تقوم على  
 وجود أنظمة وهياكل اقتصادية واجتماعية لحكومات عسكرية جعلتها قانونية . لقد كونت أشكالا من  
 القمع والاضطهاد كانت نتيجته الحتمية ثورة الشعوب التي تكافح ضد الحرمان من العدالة الاجتماعية  
 والحرية . ونجد اليوم ان انفجار الحقد الشعبي قد اتخذ شكلا عنيفا نتيجة لهذا السجل المظلم  
 للديمقراطية . ولكننا لم نكن نتوقع الظروف الدولية السائدة خلال المواجهة الأخيرة بين الشعوب  
 والدكتاتوريات . اننا لم نتنبأ بكل آثار هذه المواجهة العالمية الشاملة اليوم بين الديمقراطية  
 والاستبدادية ، تلك المواجهة التي سوف تعصف تماما بكل الجهود الرامية الى تطهير هذه القوى  
 الجديدة للحقائى الحالية في امريكا الوسطى . وما لم نكن نتوقعه انه باسم الحرية ، والعدالة  
 الاجتماعية والديمقراطية ، سوف يبذل جهد في أعقاب التمرد الذي تم التكهّن به لاقامة شكل آخر  
 غير متوقع للاستبدادية ، لكي يتحدى المثل ذاتها التي فرضت قوى التغيير . ومع ذلك فهذا هو  
 بالضبط ما يحدث اليوم . وان هذا الشكل الآخر للاستبدادية ، مدعما بالتدخل الصريح من  
 جانب قوى خارج منطقة امريكا الوسطى ، لم يؤد الا الى زيادة حدة النزاع ، كما استقطب الأفكار  
 السياسية وخلق عقبات جديدة هائلة على طريق الحكم الديمقراطي والتمثيلي والتعددي ، المكرس  
 لتحقيق العدالة الاجتماعية ، دون الحاجة الى سفك الدماء والمواجهة التي تمرق الآن شعوب  
 دول امريكا الوسطى .

ان رئيس كوستاريكا ، لويس البرتو مونغي ، سعيا منه الى ايجاد مخرج واقعي وعلمي من الأزمة الحالية التي تحدق بأمريكا الوسطى ، وفي نفس اليوم الذي تولى فيه السلطة ٨ أيار/مايو من هذا العام ، بدأ تنفيذ ما دعا اليه في حملته الانتخابية ، ألا وهو تحالف واسع النطاق بين القوى الديمقراطية والحكومات بغية مواجهة الهجوم الاستبدادي وتعزيز القيم والأجهزة والأهداف للديمقراطية النيابية التعددية - على أساس الاشتراك - لأغراض اجتماعية واضحة . ولهذا الغرض ، فقد اتفق من بين أمور أخرى ، في بيان مشترك لرؤساء الدول الذين حضروا احتفال نقل السلطة في ٨ أيار/مايو ، بمبادرة من كوستاريكا ، على انشاء فريق للمساعي الحميدة يناط به بصفة خاصة دراسة مبادرات السلم المختلفة التي طرحتها مختلف الحكومات لتخفيف حدة التوتر في أمريكا الوسطى ، علاوة على اقتراحات أخرى قد تقدم لنفس الغرض في المستقبل . وقد أكد بلدي على الحاجة الى مثل هذا الجهاز أو جهاز مشابه يمكن الأطراف المشتركة مباشرة في النزاع من أن تجلس على مائدة المفاوضات . وهكذا قررت حكومة كوستاريكا عقد اجتماع لوزراء خارجية البلدان التي تهتم بتعزيز الديمقراطية في أمريكا الوسطى والكاريبي والتي انتخبت حكوماتها بشكل مشروع .

وقد اجتمع في الرابع من هذا الشهر ، في سان جوزيه ، بدعوة من حكومة كوستاريكا ، ممثلو بليز ، وكولومبيا ، والسلفادور ، والولايات المتحدة ، وهندوراس ، وجامايكا ، وبنما ، والجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا . وقد دعيت حكومتا المكسيك وفنزويلا . وقد اشتركت بنما والجمهورية الدومينيكية بصفة مراقبين ، ووقعت الثانية الوثيقة الختامية . وفي نهاية المداولات حول العوامل الأساسية التي تعوق العمليات الديمقراطية في المنطقة ، تم التأكيد مرة أخرى على الثقة بالديمقراطية النيابية التعددية القائمة على الاشتراك ، وتم ارساء أساس تعزيز الديمقراطية والسلم في منطقتنا . وبالنظر الى ما سبق ، فقد أعلن الوزراء المشاركون عن :

" ثقتهم وقبولهم بمبادئ الديمقراطية النيابية التعددية التي تقوم على الاشتراك والتي تشكل - اذا فهمت على هذا النحو - طريقا للحياة ، والفكر والعمل ، يمكن أن

يشتمل اطارها على هياكل ونظم اقتصادية واجتماعية مختلفة ، ولكن لها عامل مشترك ، وهو احترام الحياة والأمن الشخصي ، وحرية الفكر ، وحرية الصحافة والدين ، والحق في العمل وتحقيق الدخل الملائم ، وشروط الحياة العادلة ، والممارسة الحرة لحق التصويت وسائر حقوق الانسان المدنية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية \* .

وفيما يتعلق بتعزيز السلم في المنطقة ، فقد أعرب الوزراء عن :  
 " اقتناعهم بأنه من أجل دعم السلم والاستقرار الاقليمي ، من الضروري النهوض بالوعي السياسي الداخلي مما يؤدي الى انشاء أنظمة تكون ديمقراطية نيابية وقائمة على التعدد وعلى المشاركة الشعبية وانشاء أجهزة للحوار الدائم متعدد الأطراف ، والاحترام الكامل للحدود التي حددتها المعاهدات القائمة ، التي يعتبر احترامها أفضل السبل لمنع منازعات الحدود وأحداثها ، مع الأخذ في الاعتبار الخطوط التقيدية للتشريع كما دعت الضرورة الى ذلك . ويجب أن يحترم أيضا استقلال الدول وسلامة أراضيها ؛ ويجب أن يرفض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لتسوية النزاعات ؛ ولا بد من وقف سباق التسلح ، على أساس المعاملة بالمثل تماما ، ويجب القضاء على العوامل الخارجية التي تعوق السلم الدائم والمستقر \* .

وقد شعر الوزراء أيضا أنه من الضروري تأكيد بعض الأعمال ذات الأهمية الخاصة والتي لا مندوحة عنها لصياغة خطة سلم واقعية يمكن لها البقاء . ولهذا فإنهم قد بينوا :

" أنه من الضروري لخطة السلم أنه ينبغي على كل بلد في المنطقة أو خارجها أن يقوم بالأعمال التالية : أولا ، إنشاء مؤسسات حكومية تتسم بالطابع الديمقراطي الحق على أساس الإرادة الشعبية التي يتم التعبير عنها من خلال انتخابات نزيهة ؛ ويقوم ذلك على مبدأ أن الحكومات مسؤولة أمام المحكومين . ثانيا ، احترام الحقوق الانسانية خصوصا الحق في الحياة والأمن الشخصي ، والحريات الأساسية بما فيها حرية التعبير والاعلام والتجمع والعبادة ، وحق تنظيم الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمجموعات والجماعات الأخرى . ثالثا ، تعزيز الائتلاف الوطني حيثما وجدت انقسامات عميقة في المجتمع ، وذلك بتهيئة الفرصة للأطراف لكي تشارك في اطار مؤسسات ديمقراطية من خلال اجراءات ديمقراطية أيضا . رابعا ، احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب في تقرير المصير . خامسا ، منع استخدام أراضي بلد لدعم وتهيئة وتدريب العناصر الارهابية أو التخريبية والاشراف عليها ، التي تمارس نشاطها في دول أخرى ، ووضع حد للاتجار في الأسلحة والمعدات ، والامتناع عن الدعم المباشر أو غير المباشر للأنشطة الارهابية أو التخريبية التي تستهدف الاطاحة بالحكومة في دولة أخرى عن طريق العنف . سادسا ، قصر الأسلحة ونطاق القوات العسكرية وقوات الأمن على المستوى اللازم لحفظ النظام أو الدفاع الوطني . سابعا ، أن يتم وفقا لهذه الشروط المتبادلة والتي يمكن التحقق منها ، ضمان الرقابة الدولية على كل مواني الدخول والأماكن الأخرى ذات الأهمية الاستراتيجية . ثامنا ، وعلى أساس متبادل تماما لا بد وأن يكون هناك انسحاب من منطقة امريكا الوسطى لكل المستشارين العسكريين ومستشاري الأمن الأجانب والأفراد العسكريين . وحظر استيراد الأسلحة الثقيلة ذات الطابع الهجومي وفقا لاجراءات تضمن التحقق .

" ان هذه الأعمال تمثل اطارا متكافيا في كل دولة الأمر الذي يعتبر ضروريا لتنمية السلم والاستقرار الاقليمي " .

وكما قيل بالفعل فإنه من الواضح تماماً أنه دون تحديد الوسائل أو الآليات السلمية لتحليل خطة السلام هذه وغيرها من المقترحات التي ترمي إلى السلام ، فإن هذه المبادرات سوف تكون عرضة لأن تصبح غير فعالة ، وهذا سوف يكون أمراً مؤسفاً ومأساوياً . ولهذا السبب فإنه في اجتماع سان خوزيه الذي أشرت إليه وافق وزراء الخارجية "على أن يشكلوا من أنفسهم محفلاً للسلام والديمقراطية" . وهو محفل يمكن أن يتم توسيعه بانضمام الدول الديمقراطية الأخرى وتعاونها . وهذا المحفل يمكنه أن يوصي بمهام محددة لممثلين من البلدان المشتركة على أن يقوموا بإبلاغ النتائج ، ورفع البيان الختامي للاجتماع إلى الدول الأخرى حتى يمكنها أن تقدم وجهة نظرها والتعقيبات التي تعتبرها مناسبة .

وطالب الممثلون من وزير خارجية كوستاريكا باسم الحكومات المشاركة ، أن يرفع البيان الختامي للمؤتمر إلى حكومات المنطقة وغيرها من الحكومات المعنية للحصول على وجهات نظرهم وتعقيباتها بشأن المبادئ والشروط التي وردت في هذا البيان الختامي بشأن إقرار السلام . وقرروا عقد اجتماع جديد بأسرع ما يمكن بغية تقييم التقدم الذي تم إحرازه في تطبيق الأهداف التي وردت في البيان الختامي .

إن محفل السلام والديمقراطية هو تعبير عن إرادة مشتركة ولا يمثل هذا المحفل هيئة رسمية . وبالتالي تتوفر له المرونة والدينامية الضرورية لكي يضطلع بأهدافه الكبرى . ونواة هذا المحفل تضم بليز وكولومبيا والسلفادور والولايات المتحدة الأمريكية وهندوراس وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا . ولأي دولة ديمقراطية من دول المنطقة أن تصبح عضواً في هذا المحفل إذا ما رغبت في ذلك . وهناك مجموعة ثانية تضم الدول الديمقراطية التي ترغب في التعاون مع هذا المحفل دون أن تنضم إليه . وأود أن أؤكد هنا على أن هذا المحفل قد أقيم لكي تشارك فيه كل البلدان المتورطة في صراعات أمريكا الوسطى ، هذه الصراعات التي يمكن أن تقضي على السلام ، حيث يمكن لهذه الدول في هذا المحفل أن تشرح وجهات نظرها وأن تتقدم بمقترحات سلام . وقد تم ذلك بالفعل من قبل نيكاراغوا وهندوراس والمكسيك والولايات المتحدة ومنافرادى ، وبالتشارك بين المكسيك وفنزويلا ، فضلاً عن البلدان الثمانية الأخرى التي اجتمعت في سان خوزيه والتي شكلت هذا المحفل واقترحت خطة السلام الإقليمي التي سبق وأشرت إليها .



وكجزء من الصلاحية التي كلفني بها اجتماع سان خوزيه فقد قمت بتعميم بيانه الختامي ، وأقوم الآن باتخاذ الخطوات اللازمة التي تسمح باستخدام هذا المحفل كأداة عطية لشن حملة السلام العظيمة هذه من أجل الديمقراطية .

ويحدونا الأمل في أنه بتأييد تلك الشعوب التي ترغب في السلام والديمقراطية ، والحرية والعدالة الاجتماعية ، فان هذه المبادرة الجديدة لمحفل السلام والديمقراطية سوف تلقى استجابة حارة وتفهمها لأننا نعتقد أن هذا المحفل هو أوسع وأشمل وأصلح وسيلة لتحقيق الأهداف التي ننشدها .

ان كوستاريكا دولة لها تقاليد دبلوماسية عريقة ، فنحن دولة تحب السلم ومنزوعة السلاح . اننا لا نود أن نشترك ، وليس في مقدورنا أن نشترك ، في أى صدام مسلح في أمريكا الوسطى . ولكن لا يمكننا إلا أن نشارك في الجهود التي تبذل من أجل اقرار السلم في أمريكا الوسطى . ويقوم أمن كوستاريكا على سيادة الأمن والسلم في المنطقة . ولهذا السبب قامت كوستاريكا بكل اخلاص وحماس ببذل جهود متفانية من أجل الدعوة الى عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول المعنية بالسلم والديمقراطية في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي ، والتي تقوم حكوماتها على أساس الانتخاب . وكما أشرت بالفعل ، فقد عقد هذا الاجتماع في الرابع من تشرين الأول / أكتوبر في عاصمة بلادى . ولهذا السبب أيضا اقترحت كوستاريكا ، في الثامن من أيار / مايو من هذا العام ، انشاء محفل السلم والديمقراطية الذى ابتداء أعماله أثناء اجتماع سان خوسيه .

ولأول مرة في التاريخ ، يوجد الآن جهاز يمكن فيه لكل الأطراف المعنية أن تجلس سويا ، دون تأخير أو أعذار ، لتشارك في حوار صريح ومنه . وانا لم يفتنم أحد الأطراف تلك الفرصة ، نستنتج أمرا واحدا وأساسيا ، هو وجود بعض العناصر التي تسعى الى قيام مواجهات عنيفة . ومع ذلك فاني على ثقة من أن مبادرة السلم التي اتخذناها - والجهاز الذى يساعد على تحقيقها - سيحظيان بقبول من الجميع . ان شعوب المنطقة التي تتوق الى تحقيق السلم والأمن والديمقراطية تتطلع بأنظارها اليها لترى كيف يمكننا ، نحن قادة حكوماتها ، أن نضطلع بالمهام السامية الملقاة على عاتقنا .

وفي هذه الذكرى المجيدة ، ذكرى اكتشاف أمريكا ، سوف أختتم حديثي بالاشادة بأسبانيا وشعبها الغد الذى أعطانا قيما ، والذى علمنا على مر العصور كيف نتغلب على كل الصعاب في السعي الدؤوب من أجل تحقيق الكرامة والسعادة لكل البشر .

السيد فيلاياتي ( ايران ) ( تكلم بالفارسية ) وقد وفد ايران نصا بالانكليزية :

" بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ

وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ " ( سُورَةُ الْحَدِيدِ ، الآية ٢٥ ) .

سيدى الرئيس ، أود أن أهنئكم لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والثلاثين . ولا شك أن قدراتكم ومناقبكم ، وخبرتكم في مختلف الميادين الدولية ، ستسهم

اسهاما كبيرا في حسم الصعوبات والمشاكل الهامة التي تواجهها هذه الدورة للجمعية العامة . وأتمنى لكم وللممثلين المجتمعين في هذه الدورة كل النجاح ، رغم وجود علامات عديدة تشير الشكوك في امكانية نجاح هذه الدورة . لأنه في العالم المعذب الذي نعيش فيه ، والذي تتكرر فيه في أي لحظة ، ومن كل مكان ، أنباء مخيبة للأمل حول النزعة العدوانية والتوسعية ، وانتهاك الحقوق ، والقمع والطغيان ، لم يعد هناك مجال للأمل بنجاح هذه الدورة .

ان الايام المقبلة والوضع الدولي الحالي قد يتمخضان عن احتمالات قاتمة . فالتوترات الدولية تزداد ، وسباق التسلح يتسارع رغم ترديد الشعارات . والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة تداس بالأقدام ، لأن بعض البلدان العدوانية والتوسعية تتجاهلها . والفقر والمجاعة يتفشيان في بلدان العالم الثالث المقهورة ، والفجوة التي تفصل بين البلدان الغنية والفقيرة تزداد اتساعا ، والعلاقات المجحفة الظالمة بين البلدان التي توفر المواد الأولية والعالم الصناعي تتسع مع مرور الأيام ، ويعانسي ٦٠٠ مليون من البشر في العالم من الجوع والمجاعة ، وفي كل عام يموت الملايين من البشر نتيجة انتشار العديد من الأمراض .

وفي ظل هذه الظروف ، يترك سباق التسلح ، الذي تنقله الدولتان العظميان الرئيسيتان الى بلدان العالم ، آثاره المدمرة على البلدان النامية والمتخلفة ، وهي الضحايا الأساسية لما يتفشى في العالم من ارهاب ، وهذا ما يقتاد تلك البلدان الى شفا الهاوية ، والانهيار ، والفناء ، واستنزاف مواردها الطبيعية والبشرية . وهكذا نجد أن هذه البلدان ، بدل أن تعالج حرمان جماهيرها المستعبدة ، وأن تعمل على تحقيق رخائها المادي ، وارتقاءها الفكري ، قد وضعت كل ثروتها ومواردها في خدمة أطماع الدولتين العظميين الرئيسيتين وجشعهما .

والأهم من ذلك هو أن العالم اليوم يعاني ، الى جانب الفقر المادي والاقتصادي ، من فقر ثقافي ، وهو أكثر مدعاة للأسف من المصاعب والمشاكل الأخرى . والقيم الانسانية النبيلة تتعرض للتشويه من جانب طمع وجشع من يحاولون ابتلاع العالم ، وتقع ضحية معايير مادية مغلوطة وخاوية . وكما نشعر بالأسف عندما نرى ، من خلال تجربتنا التاريخية ، أن قيما مثل الحرية ، والعدالة الاجتماعية ، والديمقراطية يساء استخدامها ، وان هناك جرائم ترتكب باسم الحرية وحقوق الانسان ، وأن هناك مفاهيم مثل الحرية الاجتماعية والعدالة قد أصبحت وسيلة للقمع والقهر والطغيان . ولا أحد يعير

اهتماما للدين والقيم الروحية التي يمكن أن توفر الأسس الراسخة للعلاقات الاجتماعية ، وأن تمهد الطريق لنمو المجتمع الانساني . وفي الواقع ، وبالرغم من الاختلافات العرقية ، والقومية ، واللغوية ، والجغرافية ، فان البشر يشتركون في طبيعة واحدة ، يمكن أن يؤدي تطويرها الى تحقيق الوحدة الحقبين كل شعوب العالم .

منذ أربعة أعوام قامت ثورة في ايران واذا ما أردت أن أعرفها في جملة واحدة يتعين أن أقول اننا قد عاصرنا تجربة عاد بعدها شعب ايران الى طبيعته التي تسعى الى الله والى تحقيق الطبيعة الذاتية الداخلية . ان ثورتنا ذات طابع ثقافي وتحقق كل جوانبها الدينية والثقافية . ان ثورة ايران كحركة قد أحدثت تغييرات أساسية في مجتمعنا وأرست دعائم جديدة فسي ايران المعاصرة ، وتقوم سياستها الخارجية على مقاومة القهر والطغيان ودعم الشعوب المقهورة في البلدان النامية ، وعدم الاعتماد على الدول الأجنبية ، ورفض كل أشكال السيطرة والخضوع ، واحترام سيادة الدول الأخرى والاستقلال وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى على أساس المعاملة بالمثل .

ومن أهم شعارات ثورتنا الاسلامية شعار أنها لا تنتمي الى " الشرق أو الغرب " ، وهذا هو تطبيق للكلمة الجوهرية الأساسية " لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " وهي توجه عطنا في السياسة الخارجية وترسم خطانا في تحركاتنا . والاعتماد على هذا الشعار فاننا لم نحرر انفسنا فحسب من سيادة امريكا المتعطشة للذهب ، بل ابتعدنا بأنفسنا أيضا ، رغم الصعوبات والمتاعب التي وضعت في طريقنا ، عن الوقوع في براثن الدول العظمى الأخرى . ولذلك ، فاننا نحترم سيادتنا احتراماً كبيراً واستقلالنا وسلامة أراضينا ، ولا نسمح لأى بلد بالتدخل في شؤوننا الداخلية .

ان ثورتنا تعتبر رقاء الانسان في المجتمع الانساني بأسره ، واقامة السلم والعدل الذى هو الهدف الأسمى في العلاقات بين الأمم ، مثلها الأعلى ، وتعتبر الاستقلال والحرية والعدل حقاً لكل انسان . كما تؤمن أيضاً أن تحطيم أغلال السيطرة الدولية المستغلة أمر لا يمكن تحقيقه الا عن طريق الاصرار الحازم للشعوب المحرومة ووحدتها .

ان الكفاح ضد الامبريالية العالمية والصهيونية طويل وشاق ومعقد ، ولا يقتصر على الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية . والجانب الثقافي لهذا الكفاح مماثل في الأهمية . ان حكومة جمهورية ايران الاسلامية سوف تستخدم كل امكانياتها في هذا الكفاح وتعتمد على التعاليم الانسانية النبيلة للاسلام .

وبينما نحن نتحدث عن أهمية الكفاح ضد الامبريالية العالمية والصهيونية ، فان آخر جريمة للامبريالية الامريكية والمحتل الصهيوني ترتكب في العالم الاسلامي ضد الانسانية ، وسط

سكوت الدول الأخرى . وهناك الآلاف من الأطفال والأبرياء العزل من السنين من الرجال والنساء الذين سفكت دماءهم في معسكرات اللاجئين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا في غرب بيروت مجموعة من الارهابيين الصهيونيين الذين لا شرف ولا خلاق لهم . وليست هذه هي الجريمة الأولى التي ارتكبتها اسرائيل ولن تكون الأخيرة .

ان العالم بأسره يذكر أن النظام الصهيوني منذ ميلاده غير المشروع ، الذي كان نتيجة لتساهل الدول الامبريالية والاعتصاب السافر للأراضي الفلسطينية ، لم يكف إطلاقاً عن ارتكاب الجرائم الوحشية ضد الفلسطينيين المسلمين المضطهدين . ان المذبحة الرهيبة التي وقعت في قريتي دير ياسين وكفر قاسم حيث قام الارهابيون من عصابة الارجون حتى بقتل الحيوانات ، لم تغب عن الذاكرة . واليوم نحن شهود على حقيقة أن الشخص الذي ارتكب أفظع الجرائم ضد شعب فلسطين قد قام مرة أخرى ، بوصفه رئيساً لوزراء النظام الصهيوني ، بارتكاب أشنع الجرائم في تاريخ البشرية ؛ ودعم كامل من الامبريالية الأمريكية أوضح للعالم بأكمله طبيعته الشريرة . وهكذا فان مؤسسة الشعبين الفلسطيني واللبناني المحرومين قد بلغت مرحلة جديدة وسط مؤمرات الصمت من الدول العظمى والبلدان الرجعية ، وربما وسط الدهشة الناجمة عن هذا القدر الهائل من البشاعة والقسوة .

وفي الوقت ذاته فان الصهيونيين والامبرياليين دون أدنى التفات للشاعر والرأي العام للشعوب المحبة للسلم بالعالم ، قد تباروا في اذاعة تعقيبات صلبة . بينما يبرر الصهيونيون بشكل سافر مذبحتهم للشعبين الفلسطيني واللبناني المحرومين والاستئصال الكامل لكثاتين الأمتين ، ويعرب ساداتهم الأمريكيون عن ارتياحهم ازاء كفاية أسلحتهم الحديثة التي استخدمت في مذبحة الابرياء من الفلسطينيين واللبنانيين والحقاق الدمار بغرب بيروت ، وأيد مرتزقتهم الرجعيون في المنطقة بعد الاتفاقات التي تم التوصل اليها في مؤتمر فاس وجود اسرائيل واعترفوا بها . ان الخيانة وعدم الثبات على المبدأ من بعض الأنظمة التي تفتقر الى الشعبية وتتسم بالتبعية قد ضمنت نجاح الامبريالية والصهيونية في طرد المناضلين الفلسطينيين من بيروت وتشريدهم في بلدان عديدة .

ان مذبحه الشعب الفلسطيني البائس وسلمي غرب بيروت بعد طرد مناضلي منظمة التحرير الفلسطينية قد أثبتت مشروعية موقفنا ضد مقاومة الطرد . ان التجربة المريرة التي خاضتها الانسانية خلال الخمسة والثلاثين عاما من سلب الصهاينة لفلسطين وسيطرتهم عليها ، قد بينت أن العدو ان صفة متأصلة لاسرائيل ، وأن التنازل مع مثل هذا العنصر له عواقب وخيمة . وكما أوضحنا كثيرا ومرارا فاننا واثقون أن الاسرائيليين المجرمين لن يكتفوا بمذبحة ذلك الشعب البرئ ولكنهم يعدونهم مجرد مقدمة لخطتهم العظمى بتهديد الشعب الفلسطيني وابادته والقضاء على قضيتة وارساء دعائم نفوذ امريكا التي تسعى الى ابتلاع العالم لاسيما هذه المنطقة بأسرها . ان الهدف الذي يسعون اليه هو اقناع بلدان المنطقة بأن الخطط التي على غرار كامب ديفيد ودعم امريكا هما الطريق الوحيد لتسوية أزمة الشرق الأوسط ، وأن هؤلاء الذين لا يقبلون مثل هذا الحل مآلهم الى الفناء .

ونعتقد أن طرد المناضلين الفلسطينيين من لبنان ليس هو نهاية القضية ولكنه سيكون البداية لمرحلة جديدة في الكفاح الطويل للأمم العربية والاسلامية . وبالرغم من أن الوجود لحكام منافقين ورجعيين يتسمون بالجمود في بعض بلدان المنطقة يخلق العقبات في طريق تحقيق المسلمين لأهدافهم المقدسة ، ورغم أن هؤلاء الحكام الذين يفتقرون الى الشعبية برضوخهم المخجل لأمريكا وطفلها غير المشروع اسرائيل يلحقون العار بالمسلمين ، فان قوى الشعب المتفضة سوف تطالسب حكماها في نهاية المطاف بمعرفة السبب الذي دعاهم الى السكوت على المذبحة الشنيعة بشعبي لبنان وفلسطين وعدم القيام بواجبهم ازاء ذلك .

واذا كانت الكميات الهائلة من الأسلحة التي تم شراؤها بالأموال التي تعود الى الشعب المحرومة لم تستخدم اليوم بينما يعاني المسلمون من هذه الكوارث ، فمتى اذن سوف تستخدم هذه الأسلحة ؟ ان الشعب المسلم في هذه البلدان له الحق في أن يتساءل لماذا تستخدم أسـلـوـال المسلمين في شراء طائرات الأواكس وعشرات من أنماط الأسلحة المتطورة الأخرى التي لا تستخدم في حماية مصالح المسلمين فحسب ، بل تؤدي كذلك الى دعم سيطرة الامبريالية الامريكية .

فمتى تستيقظ بلدان منطقة الشرق الأوسط وتدرك التهديد الذي يحق بأساس وجودها واستقلالها وهويتها الثقافية الاسلامية ؟ ان المأساة اللبنانية تعد مثلا واحدا يدل على الصفات المدمرة التي تتصف بها أمريكا التي غيرت النظام السياسي لهذا البلد الى أكبر تهديد موجه الى بقاء الانسانية .

ان حكومة جمهورية ايران الاسلامية ، على أساس صفاتها وطبيعتها التي تناهض القمع والاستعمار وسياستها التي تتمثل في تقديم الدعم للأمم المقهوه والتي تستمد من التحالف النبيلة للقرآن ، تعلن مرة أخرى أنها تؤيد بشدة وبكل ما اوتيت من قوة الكفاح المشروع الذي يسانده الحق لشعب فلسطين المسلم للعودة الى فلسطين المحتلة ، وابادة المتغصبين لهذه الأرض وطردهم ، والقضاء على أسس وقواعد النظام الاسرائيلي القائم على العنصرية الصهيونية . وبالرغم من اشتراكنا الذي دام لمدة سنتين في حرب مفروضة علينا ، فاننا لم نفشل في الوفاء بواجباتنا الاسلامية والانسانية فيما يتعلق بقضية فلسطين والشرق الأوسط . ان موقفنا الدائم ازاء عدوان النظام الصهيوني ضد شعبي لبنان وفلسطين يدعو الى دعم المقهورين ضد الذين يمارسون القهر وضد القهر ذاته . ولكي نبدي اخلاصنا ، يكفي ان نذكر اننا دخلنا الى غمار الحرب ضد الهجوم الهيجي الذي شنته اسرائيل على لبنان ضد المقاتلين الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين ، ودفعنا بقواتنا الى ميدان المعركة ضد الصهيونية ، على الرغم من حاجتنا الماسة اليها في الحرب التي فرضت علينا . ولقد اتخذنا هذا التدبير كواجب اسلامي وديني ، وقد كنا البلد الوحيد ، من بين البلدان غير الواقعة على خط المواجهة ، الذي قام بهذا العمل ضد النظام الصهيوني .

اننا نعتقد أن الحل الجذري لمشكلة فلسطين ولأزمة الشرق الأوسط كلها لا يتأتى الا من خلال التأكيد على أن المشكلة مشكلة اسلامية ، وعن طريق السعي الى خلق وحدة لوجهات النظر بين القوى المسلمة لهذا السبب ، ان جمهورية ايران الاسلامية قد حاولت دائما أن تؤكد على البعد الاسلامي للمشكلة . وان الاقتراح الذي طرحته ايران لتشكيل جبهة اسلامية موحدة ضد الصهيونية والامبريالية ، ليست في الحقيقة سوى وسيلة للتأكيد على الطبيعة الاسلامية للقضية الفلسطينية .

بينما نجد أن الثورة الفلسطينية وشعب لبنان كانا هدفا للمؤامرات التدميرية من قبل الامبريالية الامريكية وعميلتها اسرائيل المختصبة ، فان شعب ايران قد عانى أيضا من المؤامرات التي حاكتها امريكا المجرمة . وبانتصار الثورة الاسلامية الايرانية ، تعرضت مصالح الامبريالية العالمية للخطر بشكل كبير وهددها الفناء ، كما اختل التوازن السياسي



والحسابات العسكرية تماما في هذا الجزء من العالم . لذلك ، فقد كان من المتكهن به ان النظام الذي أنشئ حديثا لجمهورية ايران الاسلامية سوف يتعرض للهجوم من كل مكان . وكان عدوان النظام العراقي ضد بلدنا الاسلامي ، الذي بدأ في ايلول / سبتمبر سنة ١٩٨٠ أهم الروابط في سلسلة المؤامرات الامبريالية ضد بلدي ، التي يتمثل هدفها الرئيسي في الاطاحة بنظام جمهورية ايران الاسلامية ، ولقد كان هذا ، في واقع الأمر ، يمثل جهدا مبذولا من قبل الامبريالية لحماية مصالحها وطموحاتها ولتمنع انتشار الثورة الاسلامية في ذلك الجزء من العالم .

منذ الأيام الأولى لانتصار الثورة الاسلامية ، بدأ النظام العراقي ، بغرض تمهيد الطريق لتنفيذ نواياه المريضة وتحقيق أهداف الامبرياليين والصهيونيين ، في ارتكاب جميع اشكال الجرائم وأعمال التخريب . وان طرد عشرات الآلاف من الشعب المقهور في العراق الى ايران ، وخلق الاضطرابات ضد رجال الدين المسلمين وتحديد اقامتهم ، والهجمات على المدارس الايرانية وسجن مدرسيها ، الذين لا يعرف لهم مصير ، ومنح حق اللجوء السياسي لمناهضي الثورة الايرانية ، وتوجيه البرامج الاعلامية بلغات مختلفة لشن حرب دعائية ضد جمهورية ايران الاسلامية وخاصة لاثارة اخواننا المواطنين المتحدثين بالعربية في اقليم خوزستان لفصل هذا الاقليم عن أراضي جمهورية ايران الاسلامية ، وازفاء أسماء عربية ملفقة على المدن الايرانية ، ونشر خرائط جغرافية فصلت فيها أجزاء من أراضي ايران واضيفت الى بلدان أخرى مثل العراق ذاتها ، وارسال المخربين ، ودعم الانفصاليين ، ونسف خطوط أنابيب النفط ، كل هذه الأمور ، قمت بذكرها كأثلة قليلة على تلك الأعمال .

ان النظام العراقي الذي لم يحصل على أية مزايا من هذه الجرائم ، التي ارتكبها بغية اضعاف واسقاط جمهورية ايران الاسلامية ، قد بدأ في هجمة فجائية كبرى على أراضي ايران بغية تحقيق أهداف أخرى - بجانب الأهداف التي ذكرتها - وهي احتلال أراضي خصبة على الحدود ، وخاصة اقليم خوزستان المنتج ، والسيطرة على موارد النفط الغنية في ذلك الاقليم ، والسيادة على منطقة ارفاند رود كلها .

وفي خلال الأسابيع الأولى من الحرب ، نجح نظام العراق ، نظرا لموقفنا الداخلي الخاص ، والأوضاع التالية للثورة ، في احتلال أجزاء من الأراضي الإيرانية ، إلا أن المقاومة التي لا تلتين لمناضلين على الجبهة جعلت نظام صدام يفهم ، على الفور ، أن حساباته كانت خاطئة تماما . كما بدأت الولايات المتحدة الآن ، وقد شعرت بخيبة الأمل في أن تسقط الحكومة الإسلامية عن طريق غزو صدام ، في جولة أكثر قذارة ، بزرع القنابل في المناطق المزدحمة من طهران ، حيث نتج عن ذلك قتل وجرح المئات من مواطنينا الأبرياء . ان الانفجار الذي وقع مؤخرا في طهران ، والذي يماثل جرائم سابقة ارتكبتها عملاء الامبريالية العالمية ، لم يكن له رد فعل من جانب ما تسمى بمجموعات ومنظمات حقوق الانسان ، وأوضح مرة أخرى للعالم كله أن أولئك الأشخاص وأعضاء تلك المنظمات الذين يدافعون عن حقوق الانسان يبدأون في التفكير في واجباتهم الانسانية ، فقط . عند ما يجدون أن مرتكبي هذه الجرائم يلقون الجزاء . لقد اوضحت اعترافات بعض من يسموه بارهابيي المجاهدين الذين فجروا القنابل في طهران مؤخرا أنه خلال شهر واحد ، ارتكب واحد منهم ٣٣ حادثة اغتيال كما قام آخر بارتكاب ١٩ حادثة اغتيال أخرى . الا أن المجموعات والافراد الذين يدافعون عن حقوق هؤلاء الأشخاص بعد وقوع جريمة بشعة بواسطة أحد هم ينسون أن ضحايا هذه الجرائم هم أيضا بشر ولهم حقوق .

اننا نوجه دعوتنا من فوق هذه المنصة الى الأحرار من البشر والى أولئك الذين يرغبون في اكتشاف الحقيقة لزيارة ايران ليروا بأنفسهم على الطبيعة فداحة الجرائم التي ارتكبتها عملاء الامبريالية الأمريكية ، وليشهدوا على الغيظ والحق الذين تحس بهم الجماهير التي تقدر بالملايين .

ان النظام العراقي ، لم يتورع ابان هذه الحرب ، عن ارتكاب أية جريمة ضد الشعب الأذل والمدنيين الأبرياء في المناطق المحتلة ، لقد ارتكب أعمالا ليس لها مثيل الا تلك الأعمال التي ارتكبتها المعتدون الاسرائيليون في غرب بيروت . ان الاعتداء على النساء والأطفال في المناطق المحتلة ، والقصف المستمر للمستشفيات والمدارس والمصالح الحكومية ، وضرب المناطق السكانية في المدن الكبيرة الآهلة بالسكان بالصواريخ ، وتعذيب

وقتل افراد الحرس الثوري ، كل هذا ، كما أثبتته الوثائق التي لا يمكن دحضها ، انما يعد أمثلة قليلة من هذه الجرائم المتعددة . وجميع هذه الأعمال تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، والبروتوكولين المرفقين بها لعام ١٩٧٧ ، وميثاق الأمم المتحدة . ومن الغريب أن ذلك النظام ، وهو يدعي أن التدابير التي اتخذتها حكومة جمهورية ايران الاسلامية للدفاع عن نفسها انما تنتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتهدد الأمن الدولي ، قد طلب - بناء على هذه الحجة - ادراج بند جديد في جدول أعمال الجمعية العامة .

ان اقتراح النظام العراقي بوقف اطلاق النار والانسحاب من الاراضي الايرانية ، لا ينبع من حسن نية هذا النظام ، أو من الرغبة في انتهاء الحرب . ولكنه وسيلة يريد بها انقاذ نفسه من الموقف الخطر الذي خلقه بمحاولة القضاء على نظام جمهورية ايران الاسلامية .

ان ادعاء العراق الخاص بوقف اطلاق النار من جانب واحد ووقف العمليات العسكرية ، يرمي بوضوح الى نقل القوات العراقية الى المناطق الاستراتيجية التابعة لايران ، وقصف المناطق السكانية في ايران من الجو والبر . وهنا تجدر الإشارة الى أن انتهاء الحرب يعتمد على تحقيق جميع الشروط التي أعلنتها جمهورية ايران الاسلامية ، والتصفية التامة للعهد وان العراق ونتائجه . والا ، ستكون العراق مسؤولة عن نتائج استمرار الحرب ، وسوف تضطر حكومة جمهورية ايران الاسلامية لمواصلة الحرب الى أن يتم الاعتراف الكامل بحقوق الشعب الايراني ، ولن تخضع على الاطلاق لمنطق من يمارسون القهر والبلدجة في المنطقة ، الذين تسببت مغامراتهم في خسارة كبيرة ودمار عانى منهما الشعبان في العراق وايران .

اننا لا نخشى على الاطلاق من اسلوب قطاع الطرق والدعاية السياسية اللذين تمارسهما وكالات الانباء الامبريالية والصهيونية دعماً للعراق ، لأن الهدف الذي سعت اليه هذه الدعاية ، التي تمثل ايران على أنها خطر على المنطقة ، هو أن تمهد الطريق وتوجد المبرر لدخول القوات الامريكية الى المنطقة . واذا لم نواجه باصرار عدوان النظام العراقي ، فمن يضمن أنه لن يظهر في الغد متمرد آخر يغزو بلادنا وبلادنا أخرى في المنطقة .

ونود أن نعلن أنه بالرغم من الدعاية المغرضة التي تشنها وكالات الأنباء الامبريالية، فان حكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية لا تشكل أى خطر أو تهديد لبلدان منطقة الخليج الفارسي . ونعمل على اقامة علاقات ودية تركز على الاحترام المتبادل مع جميع البلدان في المنطقة . وفي الوقت ذاته نعلن اننا سنرد بثبات ، وبكل ما اوتينا من قوة ، على أية مؤامرة أو عمل عدواني بهدف مقاومة أو مجابهة الثورة الاسلامية وحكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية .

وتتحمل الجمهورية الاسلامية بنفسها مسؤولية ضمان أمن الخليج الفارسي ومضيّق هرمز ، وستعارض بحدّة أية تدابير تؤدي الى الاخلال بأمن وتوازن المنطقة ، وتخلّق عقبات في طريق السفن والنقل البحري ، وستضمن بكل قوتها أمن الممرات المائية هناك على أساس القوانين والقواعد الدولية .

ونود أن نبين ان الامبريالية والصهيونية لا تستطيعان منع تصدير النفط الايراني باللجوء الى المؤامرات التي تروجها وكالات الأنباء الامبريالية بالقول أن السفن غير آمنة في الخليج الفارسي ، لأننا على يقين من أنه لو أوقف تصدير النفط الايراني يوما واحدا ، فلن تصدر أية كمية من النفط من الخليج الفارسي .

وتحاول الامبريالية العالمية ، برئاسة المجرمة أمريكا ، اغراق بلدان المنطقة بالأسلحة عن طريق تصعيد التوترات في المحيط الهندي والخليج الفارسي ، لتبرر تواجدها الكبير وتركيز قواتها وانشاء قواعد لها العسكرية العديدة هناك ، على نحو لم يسبق له مثيل في التاريخ . وبالإضافة الى ذلك فهي ، بتشكيل قوة الانتشار السريع تستعد للتدخل بصورة مباشرة في بلدان الخليج الفارسي .

لذلك تؤيد حكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية اعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم ، وتشجب المؤامرة الرامية الى الغاء مؤتمر كولومبولعام ١٩٨٣ ، وتطالب بازالة القواعد العسكرية من المنطقة ، فضلا عن ازالة الوجود الأجنبي للدول الكبرى في المحيط الهندي والخليج الفارسي .

تستند سياستنا الخارجية ، كما تمت الاشارة الى ذلك من قبل ، على مبدأ "اللاشرقية واللاغربية" . ونرفض النظام الدولي الحالي الذي يقسم العالم الى قطبين ، شرقي وغربي . ونعتقد أن ميزان الرعب السائد في العالم والتوازن غير المستقر الذي يستند على هذا المبدأ لا يمكن أن يؤدي الى السلام والأمن والرخاء لجميع الدول . لقد أدى قيام التجمعات والانحيازات والاعتماد على المعاهدات العسكرية الى عواقب لا صحية ومدمرة على مر ٣٧ سنة منذ انبثاق الأمم المتحدة ، وأبقى العالم كله باستمرار على مشارف هاوية الحرب . ويتعذر علينا خلال هذه المدة أن نجد فترة تخلو من الحروب الاقليمية والتهديدات والتوترات . وبناءً على ذلك نعتقد أنه لا بد من وضع نهاية لسعي الدولتين العظميين الى السيطرة عن طريق عمل جماعي تقوم به البلدان المسيطر عليها .

ونعتقد أن تعزيز حركة عدم الانحياز ، مع التأكيد على مبادئ عدم الانحياز ، سيمهد السبيل الى تحرير الدول التي ترضخ للطغيان من سيطرة الدولتين العظميين ، ونعتقد كذلك أن هذه الحركة ، بصفتها قوة سياسية مهمة ، تستطيع أن تقوم بدور بناء في علاج المشاكل والصعوبات الكبرى التي تواجه العالم في هذه المرحلة الحاسمة .

ولهذا السبب تريد الدولتان العظميتان اضعاف الحركة وصرفها عن مبادئها والقضاء عليها . لذلك يتعين علينا ، أن نكافح بكل قوتنا ، على أساس احترام مبادئ الحركة والاسترشاد بمثلها العليا ، ضد الاستعمارين ، الشرقي والغربي ، وأن نساعد الأمم المضطهدة والمحرومة على اقامة النظام الدولي الجديد في العالم .

وفي ضوء الظروف الراهنة ، حيث يمر العالم بفترة حرجية وصعبة وتعاني الأمم المتحدة عملياً من الشلل والعجز نتيجة لسياسة الدولتين العظميين الساعية الى السيطرة ، ووجود حق النقض - الذي هو حق غير عادل - في عملية اتخاذ القرارات في هذه المنظمة ، نجد أن دور حركة عدم الانحياز في مواجهة الأزمات والتوترات العالمية يمكن أن يكون أكثر فعالية وأهمية من أي وقت مضى . وفي ظل هذه الظروف ، يتعين على الدول الأعضاء أن تعطي قيمة أعظم للمثل العليا للحركة ولمبادئها ، وأن تعمل جنباً الى جنب على تعزيزها بهدف الابقاء على ديناميتها وحيويتها وكذلك على مقاصدها الحقيقية .

ان الاحساس بالمسؤولية الذي أظهره أعضاء حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بمصير ومستقبل الحركة بمناسبة تغيير مكان انعقاد مؤتمر القمة السابع لدول عدم الانحياز من بغداد جعلنا نشق بمستقبل الحركة أكثر من أى وقت مضى . ونعتقد ان ذلك التطور جعل حركة عدم الانحياز تجتاز بنجاح محنتها التاريخية وعزز استعدادها للوفاء بمسؤولياتها في المستقبل .

واذ تسترشد حكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية بمبادئها العقائدية بشأن دعم كفاح الشعوب المضطهدة ضد مضطهديها طلبا للعدل ، فقد قطعت جميع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع نظام حكم جنوب افريقيا العنصرى منذ اليوم الأول لانتصار الثورة . لقد قمنا على الدوام في المحافل الدولية بادانة وشجب سياسات حكومة الأقلية العنصرية التي تؤذى ضمير المجتمع الانساني . لقد أعلنت الأمم المتحدة هذه السنة سنة دولية للتعبئة من أجل فرض الجزاءات على جنوب افريقيا . ونأمل أن يجرى اتخاذ التدابير المحددة والجماعية لحل هذه المشكلة الصعبة . ونحن ، اذ نؤيد الحقوق المشروعة للشعب الناميبي الذي يبرز تحت الطغيان ، ندعو الى انسحاب قوات الاحتلال التابعة لحكومة جنوب افريقيا العنصرية من ناميبيا ، ونطالب جميع البلدان الافريقية الثورية والمؤسسات التي اشتركت في الجهود التي بذلت في صدد هذه المشكلة أن تزيد من جهودها . وبالإضافة الى ذلك ، فاننا بشجبنا للقمع الذي تتعرض له الأقلية السوداء المضطهدة في جنوب افريقيا ، التي هي في الواقع المالك الأصلي لتلك الأرض ، انما نعلن دعمنا الكلي لأولئك المناضلين في سبيل الحرية . وندين بشدة الولايات المتحدة والبلدان الامبريالية الغربية الأخرى التي تقدم ، خرقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي لنظام بريتوريا العنصرى . ونؤيد دول الخط الأممي مثل أنغولا وموزامبيق ، في كفاحها ضد جنوب افريقيا .

ومن وجهة نظرنا ، تشكل مؤامرة الامبريالية العالمية ضد الشعوب المحرومة في القارة الافريقية ، وبخاصة مؤامرة مقاطعة الدورة الأخيرة لمؤتمر منظمة الوحدة الافريقية التي كان من المفروض أن تعقد في طرابلس ، حلقة في سلسلة المؤامرة الامبريالية المرسومة للسيطرة على البلدان الاسلامية والمضطهدة في العالم .

وتعتقد حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، فيما يتعلق بالمسألة الأفغانية ، ان الغزو العسكري للاتحاد السوفياتي لأفغانستان ، وفرض نظام لا يحظى بالقبول على شعب ذلك البلد ، يجب أن لا ينظر اليهما على أنهما يشكلان مجرد انتهاك لاستقلال الشعب الأفغاني المسلم وسلامة أراضيه . اذ أن هذا العدوان قد داس بالأقدام على شرف الانسان في هذا البلد وتقاليد وعاداته وثقافته ، والأهم من هذا كله ، على ايمانه ومعتقداته الدينية . وليس بوسع الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تلتزم الصمت ازاء هذا الاعتداء ، بسبب ما يربطها بالشعب الأفغاني المقهور من أواصر الثقافة واللغة والعادات والتاريخ ، والأهم من ذلك كله ، الدين . وقد كان هذا السبب هو الذي دفع ايران لتصبح أول بلد يشجب الغزو السوفياتي لأفغانستان . ونعتبر الانسحاب الفوري الكامل غير المشروط لقوات الاحتلال من أفغانستان ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد ، وعودة المقاتلين الأفغانيين الى وطنهم ، واعادة حق تقرير المصير للشعب الأفغاني ، امورا ضرورية لا يمكن بدونها التوصل الى أية تسوية للمسألة الأفغانية . ونرفض في هذا الصدد أية مفاوضات تجري في غياب الممثلين الحقيقيين للشعب الأفغاني .

وندعم باستمرار نضال البلدان الساعية للحرية في الأمريكتين ، الوسطى والجنوبية وجهودها ، وعلى وجه الخصوص نضال شعب نيكاراغوا الثوري ضد تدخل أمريكا الساعية للسيطرة ضد مؤامراتها . وندعم كذلك النضال المشروع للقوى الثورية في السلفادور وفي غيرها من بلدان المنطقة ضد طغيان الأنظمة المستبدة وقمعها .

ان جمهورية ايران الاسلامية تدّين الهجوم العسكري البريطاني على جزر الفيناس ، وتدّين التعاون بين امريكا وبريطانيا في هذا الصدد . وتعتبرهما مثالا للسياسات الامبريالية التي تسعى الى السيطرة في هذا الجزء من العالم .

اننا نؤيد رغبة الشعب الكوري في اعادة توحيد شطري كوريا ، ونعتقد أن وجود القوات الامريكية في شبه جزيرة كوريا عقبة في طريق هذه الوحدة . ونطالب بانسحاب عملاء الامبريالية من هذه المنطقة .

وهنا ، نؤيد مرة أخرى بصورة كاملة ، حركتي تحرير الصحراء ومورو ، وكذلك حركات التحرير الأخرى المناهضة للامبريالية .

ان التوترات القائمة بين الشرق والغرب والتنافس بين هاتين الكتلتين في استغلال شعوب وموارد بلدان العالم الثالث ، تعتبر سببا لكثير من الصعوبات العالمية الحالية . ويمكن تخفيف هذه التوترات عن طريق نزع السلاح وتجميد سباق التسلح . ولكن لسوء الحظ ، فان أيا من الدولتين العظيمتين الرئيسيتين غير مستعدة للتخلي عن صلفها لصالح البشرية . ولهذا السبب فان الجهود الدولية الرامية الى نزع السلاح وتجميد سباق التسلح صادفت طريقا مسدودا . ونتيجة لذلك ، فان جزءا كبيرا من الطاقة البشرية والقدرات العالية لبلدان العالم لا يزال يستخدم في سباق التسلح . وفي وقت نجد فيه ملايين البشر في العالم الثالث تعاني من الفقر والجوع والامراض ، فان ٦٥٠ بليون دولار تنفق كل عام على الاسلحة التي تصنع لمجرد القضاء على البشرية . ان هذا يحدث في وقت يمكن فيه أن نقضي على العرض ، اذا ما وجهت الميزانيات المخصصة لصنع انواع متعددة من قاذفات القنابل ، الى مكافحة امراض معينة يروح ضحيتها مئات من البشر كل عام .

ان الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح ، التي علقنا عليها آمالا كبيرا ثبت فشلها . ان فشل هذه الدورة لا يعتبر أمرا مزعجا بالنسبة للسلم والأمن في العالم فحسب بل ويعتبر أيضا كارثة تؤكد خطورة الموقف الدولي الناشئ عن الطبيعة العدوانية والطامع التوسعية للدولتين العظيمتين الرئيسيتين للابقاء على هيمنتها ونفوذها على البلدان الأخرى في العالم ، ان الدولتين العظيمتين الرئيسيتين تواصلان انتاج الاسلحة وتصعيد سباق التسلح ، وبالتالي فقد أدتا الى فشل الدورة الأخيرة للجنة نزع السلاح التي عقدت في جنيف .



ان تثفيف سياق التسلح يستهلك ثروات بلدان العالم الثالث . وينبغي أن تستخدم هذه الثروات من أجل رفاهيتها والقضاء على الحرمان الذي تعانيه والذي تذهب ثماره الى الدولتين العظميين الرئيسيتين ، ومن أجل أن تحل الصداقة والتفاهم محل المواجهة والنزاع في العلاقات الدولية . وبالتالي يتعين على بلدان العالم الثالث ، بفضل الخبرات التي اكتسبتها من الاستراتيجيات الامبريالية المتنوعة ، أن تضع نهاية للخلافات التي أوجدتها القوى الامبريالية وأن تستخدم مواردها المالية من أجل رفاهيتها الوطنية وان تتخذ الخطوة الأولى في القضاء على هذا النظام المجحف الذي ألقى بظلاله على العالم .

ان الازمة الخطيرة التي تسيطر على اقتصاد العالم هي أزمة عميقة تتعلق بالبنية الاقتصادية نفسها . وان زيادة العجز في موازين المدفوعات ، والتغيرات السلبية في معدلات التبادل التجاري والنقص في رأس المال على المدى الطويل والاستثمارات في البنيات الأساسية وفي الانتاج ، وعدم القدرة على التوصل الى الاسواق العالمية لعرض السلع والخدمات ، والافتقار الى نقل التكنولوجيا ، وأخيرا استنزاف العقول ، كلها تمثل بعض الصعوبات التي تواجهها بلدان العالم الثالث نتيجة لازمة الاقتصادية العالمية .

ان السبب الرئيسي لهذه الأزمة ، يكمن في النظام الاقتصادي الرأسمالي الظالم والسياسات الاستغلالية التي تمارسها الامبريالية العالمية للابقاء على مصالحها المادية والسياسية وللسيطرة الثقافية على المستوى الدولي . ان السياسات الاقتصادية والسياسية للبلدان الغربية المصنعة ، ولا سيما سياسات الولايات المتحدة ، قصيرة النظر وضيقة الأفق ، لانها ترفض الرغبة البسيطة المشروعة لبلدان العالم الثالث لادخال تغييرات طفيفة على النظام الاقتصادي العالمي الجائر .

ان ردود الفعل السلبية ازاء المطالبة بالتفاوض لانشاء نظام اقتصادي دولي جديد ؛ واقامة الصعوبات المتعددة في وجه الاختتام العشر للمفاوضات التي تهدف الى انشاء نظام مالي لنقل العلم والتكنولوجيا الى بلدان العالم الثالث ، وذلك عن طريق تأخير المحادثات ؛ وممارسة

الضغط على المجتمعات الصناعية الاخرى لافساد المحادثات والوصول بها الى طريق مسدود ، تعتبر ضمن التدابير التي تتخذ ضد بلدان العالم الثالث .

ومن ناحية أخرى فان المجتمعات الصناعية الغربية وبصفة خاصة امريكا ، بالاستفادة من موقفها الاقتصادي المهيمن ، واعتماد وتنفيذ سياسات قمعية ، وفرض القيود والعقوبات الاقتصادية فضلا عن استخدام الاستراتيجيات الحمائية التجارية الصارمة ضد البلدان النامية ، تحاول منزع التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتلك البلدان . وعن طريق فرض السيطرة على المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للانشاء والتعمير ؛ ومعارضة التغييرات الأساسية العادلة في ادارة هذه المنظمات ، فان الولايات المتحدة والبلدان الغربية المصنعة الأخرى حاولت بصورة مستمرة أن تفرض على بلدان العالم الثالث سياسات اقتصادية مالية ونقدية تحمي المصالح الامبريالية دون أى اهتمام بالظروف الاجتماعية والاقتصادية القائمة واحتياجات البلدان النامية .

وعن طريق فرض التدابير المسببة للخلاف ، والمناورات السياسية والاقتصادية الضارة ببلدان العالم الثالث ، فان الامبريالية الامريكية ، مع الدول الغربية المصنعة الاخرى ، تهذل كل جهد لاشاعة الانقسام بين بلدان العالم الثالث وللابقاء على النظام الاقتصادي المستغل والجائر . ان الجهود التي بذلت لاعاقبة المفاوضات المتعددة الاطراف والاجراءات الجماعية ، تعتبر امثلة صارخة على هذه الاستراتيجيات التي ترمي الى بث الفرقة .

اننا نرى أنه طالما بقيت وجهات النظر المادية غير الانسانية ، تسيطر على النظام الاقتصادي العالمي ، وعلى اقتصاديات البلدان والبشر ، وعلى المنظمات والحكومات وخاصة في البلدان الغربية المصنعة ، وطالما اصبحت محدودة في اطار اشباع الاحتياجات المادية والاستهلاكية ، فان الازمة السياسية والاقتصادية العالمية لن تتحسن بل ستزداد تدهورا ، وبلاضافة الى الزيادة السرطانية في الاستهلاك وتطوير اقتصادات البلدان الغربية المصنعة ، سوف نرى الفقر والشلل الاقتصادي لأغلبية شعوب العالم . ان الفقر والضعف الاقتصادي لبلدان العالم الثالث يتصلان مباشرة بالتطور غير السليم لاقتصادات البلدان الغربية المصنعة والاستخدام المرفق والمبدد للموارد الاقتصادية في هذه البلدان . لذلك فاننا نعتقد ان التغييرات الشاملة في مجالات الانتاج والتجارة والاستهلاك

يجب أن تتم لتغيير العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية والنظام الذي تقوم عليه مع مراعاة التأكيد على ابداع الانسان وكرامته وأهميته في هذا النظام الجديد بصورة أساسية . وفي الندوة الاستشارية للجنوب التي عقدت في نيودلهي أعلننا انه ينبغي على بلدان العالم الثالث أن تشكل جبهة متحدة لتنسيق سياساتها الاقتصادية ازاء بلدان الشمال ، ولتحقيق هذا الهدف فمن الضروري للغاية اقامة أمانة دائمة لاستعراض الصعاب وتقديم الحلول السليمة لها . ونعتقد انه عن طريق الوحدة وممارسة الضغط الجماعي يمكن للبلدان المحرومة والمتخلفة اقتصاديا ان تمهد الطريق لبدء المفاوضات الدولية لتغيير العلاقات الاقتصادية والنظام الاقتصادي بصورة اساسية ، دون أن تتأثر هذه البلدان بأية ضغوط من الدولتين العظميين الرئيسيتين . ولقد قيل الكثير ، واستمعنا الى الكثير في هذا الصدد ، وحين الوقت لاتخاذ تدابير عملية .

بالنظر الى نفوذ الدولتين العظميين الرئيسيتين في الأمم المتحدة ، أصبحت هــذه المنظمة وسيلة لممارسة الضغط السياسي على تلك البلدان التي تناضل ضد امبريالية الشـرق والغرب والصهيونية . وهذه الآلة الضخمة لا تتحرك الا عندما تحتم ذلك مصالح احدى الدول الكبرى . واذ لم يتم التوصل الى حل لهذه الحالة ، فان العالم لن يكون بعيدا عن الفوضى الدولية . وفي هذا الصدد يمكن الاستشهاد بأمثلة عديدة .

في أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، شن النظام العراقي هجوما على ايران وسفك دماء الآلاف من المدنيين الأبرياء وشرذ الملايين من مواطني بلدي . ود مرتد ميرا كاملا المدن الواقعة في أجزاء من أراضينا كانت تحت احتلاله لمدة ٢٢ شهرا . ويبدو كأنما كان الجهاز الضخم للأمم المتحدة يغص في نوم عميق طيلة هذين العامين ، ولم يفكر أحد في اقامة سلام عادل ومشرف وتسوية سلمية لهذا النزاع والابقاء على الأمن الدولي كما هو منصوص عليه في الميثاق . ولكن بمجرد أن تمكن مقاتلونا ، عن طريق التفاني ونكران الذات والتضحية بالآلاف الأرواح ، من طرد العدو الفاشم من جزء كبير من أراضينا ، شرع هؤلاء المقاتلون في اقرار العدل وضمان الأمن لحدودنا . ويبدو كأنما مهمة الدولتين العظميين الرئيسيتين قد انبثقت ، في غفلة من الزمن ، من أجل صيانة ودعم السلم والأمن الدوليين . ولا يعرف أين كانت هذه الضمائر المستيقظة والمهمات في فترة السنتين المنصرمتين عندما تعرض شعب ايران لهذا العدوان . أليست الحالة هي أن أعضاء مجلس الأمن بدأوا يفكرون - لدى تعرض مصالح الدولتين العظميين الرئيسيتين ، اللتين أيدتا النظام العراقي بأموالهما وأسلحتهما للتهديد الآن - في اصدار قرار يرثون فيه السلم وادراج بند في هذا الصدد في جدول أعمال الجمعية العامة ؟

وسوف أقدم مثالا أفضل . ففي ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، ارتكبت في بيروت جريمة من أفظع الجرائم التي شهدتها تاريخ الانسانية على مرأى من أعين العالم والأمم المتحدة . وقد قام المجرمون الاسرائيليون بمساعدة قوات الكثائب المرتزقة ، بعد عدة شهور من ارتكاب الجرائم في جنوب لبنان ورغما عن وعودهم الكاذبة بأنهم لن يحتلوا بيروت الغربية ، بالهجوم على هذه المنطقة وبأحوا مئات الرجال والنساء والأطفال من الفلسطينيين واللبنانيين العزل . اذا كانت الأمم المتحدة والأعضاء فيها يؤمنون ايماننا راسخا بالمهمة التي وردت في الميثاق بشأن صيانة السلم

والأمن الدوليين ، كان من الحرى بهم ، على الأقل أمام الضمير الدولي المجروح ، أن يتخذوا تدابير لمعاقبة بذور الشر وعدم الأمن والولع بالحرب ، وذلك كما ورد في سياق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وربما تم اغفال المصادتين ٤١ و ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة بصورة كلية .

أليس أحد الشروط لعضوية هذه المنظمة الدولية أن تكون الدولة العضو محبة للسلم ؟ ألم يعترف القرار ١٨ ط - ٤ / ٧ المؤرخ ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٨٢ بأن اسرائيل دولة غير محبة للسلم ؟

وان المادة ٦ من ميثاق الأمم المتحدة فيها ما يكفي من أحكام لطرد اسرائيل من الأمم المتحدة .

لماذا ، ان اسرائيل ، مثيرة الحرب ، لاتزال عضوا في الأمم المتحدة ؟ واذ لم يتخذ الاجراء المناسب في هذه الحالة أو في حالات مشابهة ، فانه لن يتحقق مفهوم العمل الجماعي لصيانة السلم والأمن ، كما نص عليه في الميثاق . واذ لم تتخذ تدابير جادة في هذه الحالة لالغاء الامتياز الجائر لحق النقض ، فان ثقة شعوب العالم المحرومة والمغلوب على أمرها بهذه المنظمة الدولية لا يمكن لها أن تتحقق وأن أوجه التصور التي أشار اليها السيد الموقر الأمين العام في تقريره السنوي لن يتم التخلص منها . ولا ينبغي لنا أن ننسى أن الميثاق والامتيازات الاحتكارية هي نتاج الحالة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، والكثير من هذه الامتيازات لم يعد له وجود .

وان المناخ الدولي وهيكل الأمم المتحدة قد تغيرا أيضا . ولا يمكن للقانون الدولي ، على أساس مبدأ التغير الجوهرى في الظروف ، أن يرضخ لامتيازات مجحفة من جانب واحد اتضح أنها امتيازات مدمرة .

ونأمل في بزوغ فجر ذلك اليوم الذى تمنح فيه الدول الأعضاء ، بواقعية وتفهم لهذا التطور الرئيسي ، الأمم المتحدة دورها اللائق بها .

رفعت الجلسة الساعة ١٤ / ١٥